وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالة والمحاسبة

تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

دراسة أعمال البنك من المنظور المحاسبي
دراسة حالة بنك BADR -وكالة سيدي لخضر مستغ

من إعداد الطالب:

- مقبول فريد

تحت إشراف الأستاذ:

بوشيخي بوحوص

لجنة المناقشة:

• دواح بلقاسم	رئيسا
• بوشيخي بوحوص	مقررا
• بوظراف الجيلالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

الخاتمة العامة:

وكحوصلة لهذا العمل يمكن القول بأن النظام البنكي هو الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي الوطني والتنمية الاقتصادية للمجتمع ككل لذا يجب الاهتمام به بحيث تقوم الهيئات المكلفة بذلك بالإصلاحات النقدية والمالية، الخاصة به لأن من ميزات اقتصاديات الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في وجود نظام بنكي لا يتماشى مع التطورات المرفقة لسياسة الإصلاحات لذلك فإن برنامج الإصلاح الهيكلي يكمن في تحسين نظام الأجهزة المصرفية، وإدخال إصلاحات عصرية تتماشى مع مقياس العالمية، ومن أهم الإصلاحات نجد تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة جديدة للأسواق المالية.

حيث الجزائر من بين الدول التي أخذت على عاتقها بعض هذه الإصلاحات، والتي نجد من بينها إصلاح المنظومة المالية من خلال انتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق هذا ما جعلها تدخل إصلاحات حول النظام المالي والنقدي والذي مس بالأخص إصلاح القطاع البنكي.

إلا أننا نجد رغم كل هذه الإصلاحات التي قامت بها السلطات وتحقيقها لعدة عناصر على المستوى المالي الجزائري استقلالية البنوك ، لا تزال تعاني من بعض النقائص مثل قضية بنك الخليفة، خصوصا وأن الجزائر في ظل الشراكة الخارجية وفي طريقها الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC

وبذلك فإن تطبيق المحاسبة في مثل هذه المنشآت المالية لها أهمية كبيرة في مجال جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم العديد من القرارات الإدارية الراشدة والصحيحة، لكون المحاسبة رافد رئيسي من روافد نظم المعلومات الإدارية في أي منشأة خاصة البنوك منها.

لذ فمحاسبة البنوك تتطلب فهما عميقا وخاصا لطبيعة العمليات المالية التي تقوم بها البنوك ذلك لإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية من أجل تحديد المركز المالي للبنك ومعرفة نتيجة أعماله

الاستنتاجات المستخلصة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع استخلصت ما يلي:

-البنك هو مؤسسة مالية يقوم بقبول الودائع من الذين لديهم فائض عن حاجاتهم ويقوم هو بإقراضها إلى الآخرين للاستفادة منها.

-تتوزع موارد البنك المالية حسب استخداماتها حين تتدرج تنازليا على درجة سيولية وتصاعديا حسب معدلات ربحيتها.

-تختلف النظم البنكية من بلد لآخر حسب النظام السائد والمطبق في البلد وحسب القوانين المالية السارية فيه.

-تكمن أهمية البنك المركزي في الإشراف والرقابة على باقي البنوك.

-النظام المحاسبي يعد هو الركيزة الأساسية لتسجيل العمليات المالية التي يقوم بها البنك محاسبيا.

-كل قسم من أقسام البنك له دفاتر ومستندات خاصة به وذلك بحسب طبيعة العمليات التي يقوم بها كل قسم.

-يعد قسم المحاسبة العامة هو القسم الذي تنصب فيه جميع أعمال الأقسام حيث يقوم بتجميع العمليات في دفتر خاص به يسمى اليومية العامة.

الصعوبات:

تشعب موضوع محاسبة البنوك حيث تعتبر من أكثر أنواع المحاسبة تعقيدا

نقص المراجع الجزائرية في مجال إدارة البنوك

الخـــــــــــــاتمة

صعوبة دراسة الموضوع استنادا إلى المراجع الشرقية

صعوبة فهم المصطلحات الاقتصادية وترجمتها

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت ولو بالقدر القليل في الإلمام بالموضوع، من أجل الاستفادة منه خلال السنوات القادمة.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك BADR وكالة سيدي لخضر

-مستغانم-

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في تمويل المشاريع الاقتصادية من أجل التنمية في الاقتصاد الوطني ونظرا للأهمية البالغة للجهاز اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بتنمية وإصلاح نظامها البنكي من أجل مواكبة الأنظمة البنكية المتواجدة في العالم، لأنه يعتبر الوسيط بين الاقتصادين.

ومن بين أهم مكونات هذا النظام نجد " بنك الفلاحة والتنمية الريفية" وتدعيما للجانب النظري ارتأينا أن نخصص فصلا يتعلق بالدراسة التطبيقية من أجل إعطاء نموذج عن إدارة أعمال البنوك والتطبيق الفعلي للمحاسبة في الميدان العملي

وسأحاول في هذا الفصل أن أقوم بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة ووكالة سيدي لخضر (مستغانم) بصفة خاصة لمعرفة الأعمال المصرفية التي يقوم بها وقسم المحاسبة للإطلاع على الدفاتر والسجلات المستخدمة بها.

المبحث الأول: تقديم البنك

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم مكونات الجهاز المصرفي

المطلب الأول: تعريف البنك

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم التنفيذي 106/82 بتاريخ 1982/03/13 ، فهو مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي والمتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وقد توسعت دائرة هذا الاختصاص بدخول نظام اقتصاد السوق وتضاعف نشاطه فبعدما كان يتكون من 140 وكالة أصبح يضم 280 وكالة وهو عبارة عن شركة مساهمة برأس مال قدره 33 مليار دينار.

بالإضافة إلى شبكته الواسعة له شبكة واسعة من المراسلين الأجانب، ومن جهة أخرى فقد أدخل بدر في سبتمبر 2001 مفهومه الجديد في وكالاته وهو مفهوم البنك النموذجي للخدمة المشخصة التي تقتصر على بنك بدر فقط رغم أن مفهوم البنك النموذجي معروف من قبل، وتم تطبيق هذا المفهوم في 40 وكالة وعمم على كامل الشبكة مع نهاية سنة 2005.

ومنذ جانفي 2004 أصبحت حوسبة وسائل الدفع شيء بديهي في بنك بدر، إذ أن نظام سيرات الذي أنشأ من طرف تقنيين جزائريين ، يسمح بتحصيل الصك في مدة 48 ساعة.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك BADR

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ضرورة العمل في سبيل استقلال اقتصاد البلاد بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمنتجات الفلاحية، هذا الاستقلال لا يمكن الحصول عليه إلا بدفع التنمية الريفية بصفة ملموسة.

- رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف
- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي
- تنمية الري ببناء السدود.
- الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة.
- محاربة البطالة من خلال عملية منح القروض
- تشجيع الاستثمارات

الفرع الثاني: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية، ومن أهم أشكال التشغيل ما يلي:
- منح القروض والسلف وفتح الحسابات
- تحصيل الأوراق التجارية وفحصها والتعامل بالأوراق المالية.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات.
- إدارة الأعمال والممتلكات وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.
- تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل.
- تقديم خدمات بطاقات الائتمان.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك BADR

يتكون من هياكل لا مركزية وظيفية وأخرى إقليمية، فأما الوظيفية فهي تمثل أساسا في المديريات المركزية وعددها 12 وهي متواجدة بالعاصمة وخاصة في المديريات العامة، وأما الإقليمية فهي تمثل أساسا في فروع ووكالات مركزية، ووكالات على مستوى التراب الوطني.

الشكل 02 يمثل: الهيكل التنظيمي العالم لبنك الفلاحية والتنمية الريفية BADR[1]

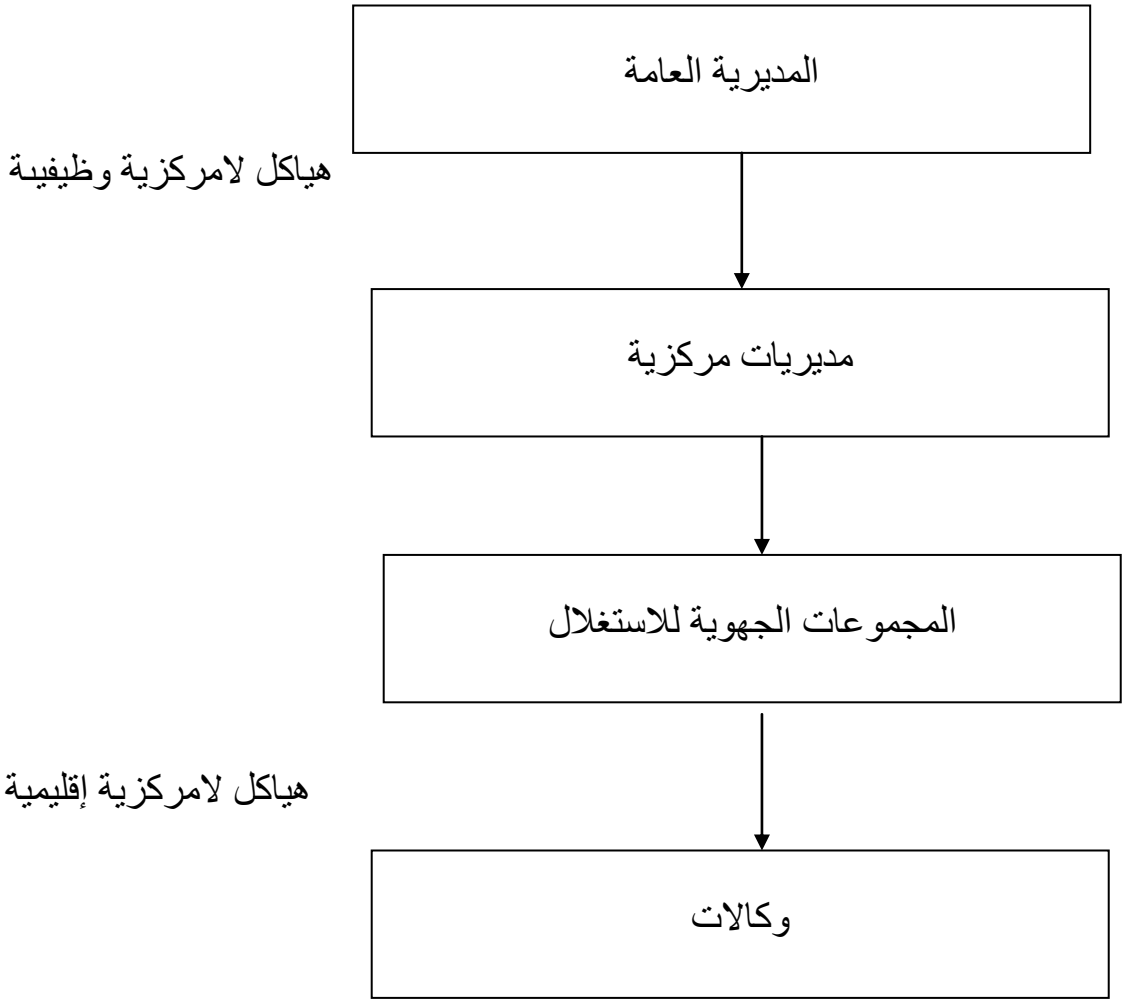

[1] -badr –banque.html

المبحث الثاني: تقديم وكالة badr -سيدي لخضر

لكل بنك مديرية عامة والتي تنقسم بدورها إلى مديريات جهوية وفروع ووكالات ومن بين وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجد وكالة سيدي لخضر (مستغانم) والتي تقع شرق ولاية مستغانم

المطلب الأول: تعريف الوكالة[1]

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر –مستغانم- هي واحدة من بين 06 وكالات التابعة للمجموعات الجهوية بمستغانم والتي تأسست بهدف نشأة البنك وخدمة زبائنه المتواجدين بالولاية، تقع الوكالة شرق ولاية مستغانم وتبعد عنها بحوالي 50 كلم، طريق وطني رقم 11

يرمز لاسم البنك بالرقم 8

يرمز لمكان وكالة سيدي لخضر بالرقم 67

[1]- من إعداد الطالب مقبول فريد

الفصل الثاني

مقـــــــدمة:

تتميز العمليات المصرفية بالتفرع والتعدد وضرورة السرعة والدة في التنفيذ،ومن هنا فمحاسبة المصارف مهما كان نوعها خاصة التجارية يجب أن تكون على درجة من المرونة والوضوح كفيلة بإثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات المصرفية وتصنيف الحسابات وتبويبها بحيث يستمر استخراج الأوضاع والبيانات والتقارير والمعلومات اللازمة في كل وقت وبسرعة كافية.

لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي للبنوك وكيفية التسجيل المحاسبي فيها ، وما مدى أهمية ومكانة المحاسبة في البنوك؟

المبحث الأول: النظام المحاسبي للبنوك

تتركز دراسة النظام المحاسبي للبنوك التجارية على كيفية تحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أموال المودعين، وكيفية تدقق المعلومات في النظام المحاسبي بين أقسام البنك المختلفة حتى الوصول إلى القوائم المالية النهائية سواء كانت يومية أو شهرية أو سنوية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي

لا يوجد تعريف وحيد مقبول للنظام المحاسبي وذلك بسبب اختلاف الأشخاص المعنيون بتعريف النظام المحاسبي: فمنهم من يرى أن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندة والدفترية ، وبعضهم الآخر يعده أداة لتحقيق بعض الأهداف والوظائف وذلك من خلال تمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم، من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها.

وبالتالي يمكننا القول بان النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشتمل على القواعد والمبادئ والأسمى التي تساعد البنوك على إعداد المستندات وإتباعها في الدفاتر والمجلات المحاسبية المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام وتقديمها إلى الجبهات الخارجية المهتمة بأعمال البنوك، ويتم تصميم وتعديل النظام المحاسبي بإعداد الطرق التالية:

1 -بواسطة مالك المنشأة التي قد تستخدم بعض النظم البسيطة

2 -بواسطة مستخدمي النظم المحترفين الذين يختصون في هذا العمل، ويسعى مالك المنشاة دائما إلى وضع نظامه المحاسبي بأقل تكلفة، ونجد أن النظام المحاسبي الذي يطبق في الوحدات التي تهدف إلى المصلحة الاقتصادية أي التي تهدف إلى تحقيق الربح، تحكمه

أسس ومبادئ وقواعد تختلف عن تلك الوحدات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة اجتماعية ، أي غير هادفة إلى تحقيق الربح [1]

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي وأهدافه.

الفرع الأول: خصائص النظام المحاسبي:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في الإشراف والرقابة على البنوك فإن هناك بعض التقارير والقوائم التي تلتزم البنوك التجارية بتقديمها للبنك المركزي ومن أهمها:

1 -كشف سيولة البنك التجاري.

2 -المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر.

3 -مجموعة من القوائم والتقارير التي تتضمن:

أ -تقرير عن الودائع المختلفة وعدد حسابات الإيداع.

ب -حجم المسحوبات والإيداعات بالحسابات الجارية.

ج- تقرير عن مبيعات ومشتريات الأوراق المالية وقيمتها ونسبة الأوراق المالية.

د- تقرير عن العملات الأجنبية الموجودة لدى البنك.

ويتطلب تحقيق هذه الأركان أن يتسم النظام المحاسبي للبنوك بالخصائص التالية:

1 - القدرة على موافاة إدارة البنك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على ان تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب, كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة وبصفة خاصة : أ- تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة ب- تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة وسهولة ج- تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتحديد القرض من تكوين الاحتياطات.

[1]-أحمد نور، احمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية ، لبنان 1986، ص 10-20

2 - توافر نظام محكم للضبط الداخلي ويتوقف ذلك عن طريق تشغيل النظام.

3 - القدرة على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف وتوزيعها على الأقسام.

4 - القدرة على توفير المعلومات التي تتطلبها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود أيضا في توفير تلك المعلومات.

وهناك خصائص تتعلق بالحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي وهي:

1 - لدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك بالأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء وعلى البنك ان يوازي بين السرعة من جهة وبين الدقة من جهة أخرى وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة.

2 - تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزحم العمليات المالية المختلفة والمتكررة.

3 - ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق.

4 - تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر او قسم وآخر بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم.

5 - يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة مسمى عمولة.

6 - يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له, مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود مثل: عمليات وأوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تامين سلف...إلخ.

7 - يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في إنجاز القرارات السليمة.[1]

8 - إن البيانات أو مستندات القيد للعمليات التي تقتضي طبيعتها أن يتم تداولها بين أكثر من موظف وأكثر من قسم.

وهناك خصائص أخرى تتميز بتسجيل القيود المحاسبية وهي كما يلي:

1 - يستخرج رصيد الحساب بعد كل عملية مباشرة.

2 - تتمركز الحسابات كلها أو جميعها في قسم المحاسبة العامة.

3 - لكل قسم من أقسام البنك دفاتر وتسجيلا ومستنداته الخاصة به.

4 - تجهيز عدد كبير من الكشوفات والتقارير المالية.

5 - تكتب القيود الخاصة بكل قسم وترسل إلى قسم المحاسبة العامة لإثباتها باليومية العامة ومن ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ العام.[2]

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي في البنوك.

اتضح مما سبق أن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الغدارة المصرفية إلى تطبيقه فحسب, بل هو وسيلة لتحقيق بعض الأهداف وهي:

1 ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة والتقييم.

---

[1] فائق شقير, محاسبة البنوك, ط1, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان سنة 2000 ص30

[2] عبد الحليم كراجة, محاسبة البنوك, دار الصفاء لنشر, الأردن, سنة 2000 ص23

2 -إنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية, ليس من يطلبها من إدارة البنك فحسب, وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية, كالبنك المركزي, ووزارة المالية, والمستثمرين والمتعاملين مع البنك بشكل عام.

3 -تحقيق الدقة والانجاز الصحيح في تنفيذ العمليات المحاسبية.

4 تحقيق السرعة في الأعمال المحاسبية نظرا لاتساع حجم هذه الأعمال وحتى يمكن عمل ميزان المراجعة اليومي والمطابقات اليومية.

5 -تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقة وذلك يجعل النظام مرنا بحيث يمكن تطبيقه بسهولة.

6 -تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية.[1]

المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي للبنوك وأركانه:

تختلف العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات, لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها, لذا يعتمد النظام المحاسبي في أي منشأة مالية بما في ذلك البنوك على عدة مقومات أو عناصر أساسية حيث يمكن اعتبارها مشتركة في جميع النظم المحاسبية التي تمكن له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1 المجموعة المستندية: هي أهم عناصر النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة, والمستندات هي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي, وهي مستندات أصولية كإشعارات الخصم والإضافة والشيكات والأوراق التجارية وهي نوعان: مستندات داخلية, مستندات خارجية.[2]

- المجموعة الدفترية : تختلف تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل وتجميع العمليات من قبل كل بنك, ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفق

[1] عبد الله نعمة جعفر, محاسبة المنشآت المالية, دار الحنين, عمان, سنة 1996 ص 47.

[2] أحمد صلاح عطية, محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية, دار الجامعة, مصر, سنة 2003 ص 47

لنظرية القيد المزدوج وماهية هذه الدفاتر تحددها الطريقة المحاسبية المتبعة, وهناك أكثر من طريقة محاسبية في مجال النشاط المصرفي ومن أهم هذه الطرق شيوعا هي: أ- الطرقة الفرنسية: بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بمسك الدفاتر التالية: - دفاتر يومية للمساعدات. - دفاتر الأستاذ المساعد. - دفتر اليومية المركزية. - دفتر الأستاذ العام.

ب- الطريقة الإنجليزية: بموجب هذه الطريقة يقوم البنك باستخدام الدفاتر التالية:

-دفاتر اليوميات المساعدة.

- دفتر الأستاذ المساعد (حسابات شخصية)

-دفتر الأستاذ العام.

2 -دليل الحسابات: هو عبارة عن قائمة تتضمن أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة النشاط, مصنعة بطريقة قابلة للاستخدام سهولة, والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها, ودليل الحسابات في البنوك التجارية, هو أداة لتصنيف العمليات المصرفية, في إطار تبويب نعتمد للحسابات في مجموعات متجانسة, تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام.

3 أدوات الرقابة:

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط, كم تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندة, الإجراءات الرقابية تشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة, والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها التدفق الداخلي والتفتيش, وموازين المراجعة الدورية والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء.

4 -التقارير المحاسبية (القوائم المالية والكشوف الإحصائية).

وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية لأغراض معينة وبصفة دورية تعد أو غير دورية, وتختلف هذه من حيث أنواعها,

وكيفية تنظيمها ومواعد تنظيمها, والجهة التي ستقدم إليها, والمعلومات التي يجب أن تحتويها, ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الداء في البنك التجاري وهي نوعين: أ- تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك.

ب- تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الإطلاع عليها, فهناك بيانات مقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية.

5 -الآلات والمعدات: وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ولمعالجة هذه البيانات, فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات, ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة, وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا.

6 -التعليمات الإجرائية: وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر, وطرق إجراء تلك المعلومات ومواعيدها بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيد والتحقيق من إتباع التعليمات الموضوعة.

7 -النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل أحدهما مدينا وآخر دائنا بنفس القيمة.

8 -الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام الطريقة الفرنسية والإنجليزية.

9 -الموظفون personnels :وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته كي يتمكنوا من القيام بمهام الحاسبة على أكمل وجه.[1]

الفرع الثاني: أركان النظام الحاسبي:

من التعريف السابق للنظام المحاسبي يتبين أن هناك أركان للنظام المحاسبي والتي تتمثل في الآتي:

1 - مجموعة المبادئ والأسس والنظريات.

2 - مجموعة الإجراءات الآلية التي ينفذ بها العمل.

3 - مجموعة الأفراد العاملين في العمل المحاسبي.

4 - مجموعة الدفاتر والمستندات والنماذج التي تستعمل في العمل المحاسبي.

المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك:

يمكن تلخيص مما سبق المبادئ العامة التي تحكم النظام المحاسبي للبنوك بصفة عامة إلى:

1 - يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مراعاة إدارة البنوك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالبيانات الضرورية وصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه البيانات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفاصيل التالية:

أ - يجب تحليل أصول البنوك وفقا لمعايير القدرة على تحويلها للنقدية.

ب -يجب تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة.

ج- يجب تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها.

[1] عبد الله نعمة جعفر, محاسبة المنشآت المالية, دار الحنين, عمان, سنة1996 ص 46

د- كما يجب تحليل النفقات (المصروفات) وفقا للأقسام المختلفة للبنك وأيضا يجب تقسيمها وفقا لطبيعتها(مرتبات وأجور وإيجارات) لأن هذه المعلومات تساعد على إعداد قائمة بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بكل قسم من أقسام البنك والتي تساعد أيضا على التقييم الداخلي لهذه الأقسام.

2 يجب أن ينطوي النظام المحاسبي على نظم محكم للضبط الداخلي.

3 - يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف لأغراض إدارية.

4 يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مد البيانات التي تحتاجها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير للحصول على تلك البيانات.

وفي الأخير ينبغي أن يكون في الإمكان وبمجهود قليل الحصول على البيانات اللازمة لإعداد قرارات الضريبة المختلفة.[1]

وأيضا يقوم النظام المحاسبي للبنوك على مبادئ المحاسبة العامة (المالية) وهي:

1 - مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: يقتضي هذا المبدأ إيرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة, ويرتبط مبدأ المقابلة بأساس الاستحقاق للمحاسبة عن الإيرادات والمصروفات.

2 - مبدأ تحقيق الإيرادات: أثار كثيرا من التساؤلات حول مبدأ تحقيق الإيرادات من حيث الشروط الواجبة لتحقيق الإيراد ومتى يتم إثبات الإيراد من بيع المنتجات أو الخدمات في الدفاتر المحاسبية وكذا الطرق والإجراءات المحاسبية المختلفة لتطبيق هذا المبدأ.

3 - مبدأ التكلفة التاريخية: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية بكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ الشراء حتى صلاحية الاستعمال.

[1] أحمد نور, بسيوني شحاتة, محاسبة المنشآت المالية, تصميم النظام المحاسبي, دار النهضة العربية, لبنان, سنة 1986 ص29

4 - مبدأ الإفصاح: يقتضي هذا المبدأ ضرورة إظهار كل المعلومات المحاسبية التي تهتم بالمستثمرين والعملاء والدائنين عند نشر التقارير المالية. ويترتب على تطبيق هذا المبدأ ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وكذا بين الخسائر المحتملة والأحداث الاقتصادية التي قد تؤثر على نتيجة نشاط أي مشروع من بينهم البنوك.

5 - مبدأ الحيطة والحذر: يرتبط مبدأ الحيطة والحذر بمبدأ تحقق الإيراد ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تقتضي الحيطة والحذر عدم الأخذ في الحسبان أي أرباح إلا إذا تحققت فعلا, بينما تؤخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة, وهذا يعني عدم إثبات الإيرادات بالدفاتر المحاسبية أو إثبات أي أرباح متوقعة في المستقبل إلى أن يتم التأكد من تحصيل الإيراد أو تحقيقه الربح وعل العكس من ذلك إثبات أي خسائر متوقعة في المستقبل طالما أن هذه الخسائر مؤكدة أو محتملة وتم تقدير القيمة المالية لها.

وخلاصة القول إن الهدف من الحيطة والحذر في النهاية هو المحافظة على رأس المال المستثمر, وعدم توزيع جزء منه في صورة أرباح.[1]

المبحث الثاني: مكانة المحاسبة في البنوك.

إن المحاسبة في مجال النشاط المصرفي ما هي إلا تطبيق لنفس المبادئ والأسس والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية والشيء الذي يختلف في هذا الامر هو ان المحاسبة في البنوك تتطلب من المحاسب فهما خاصا وعميقا لطبيعة العمليات المالية المصرفية لكي يقوم بإثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية بشكل ينسجم مع الهدف من المحاسبة في هذا النشاط(البنوك).

[1] محمود براهيم عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, مكتبة الإشعاع الفنية, ط1 1999, مصر, ص29

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة في البنوك.

إن دراسة طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص يعني معرفة الخصائص العامة لطبيعة العمل في هذا الجهاز والسمات الخاصة التي تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى, حيث تمكن هذه الدراسة في دراسة خصائص الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء من جهة ودراسة أثر السمات الخاصة للجهاز المصرفي والمؤثر على طبيعة المحاسبة المطبقة من جهة أخرى.

الفرع الأول: خصائص الخدمات المصرفية.

هناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من القطاعات في تقديم الخدمات وذلك نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها وأنشطتها المصرفية مما يعطي خصائص ومميزات تتميز بها المحاسبة في البنوك.

ومن أهم هذه الخصائص التي تمتاز بها الخدمات المصرفية هي:

1 يتمثل المنتج النهائي للبنوك التجارية في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة, حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقراض لفترات زمنية محددة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دوريا بمرور فترات معينة والتي يتم التعبير عنها في صورة "الدخل من الفوائد" وهو بمثابة إيراد المبيعات في منشأة الأعمال, من ناحية أخرى تدفع البنوك فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة وهو ما يمكن أن نطلق عليه "التكلفة الزمنية للنقود" وتعبر عنها في صورة " مصروف الفوائد" التي تقابل "تكلفة المبيعات"والفرق بينها يطلق عليه صافي الدخل من الفوائد وهو ما يوازي مجمل الربح.[1]

2 - تحتكر البنوك التجارية تقديم الخدمات المصرفية بحيث لا يمكن تقديمها للمنشآت الأخرى مثل: خدمات قبول الودائع ومنح الائتمان وتحويل الأموال لبنوك أخرى, واستلام الأموال من بنوك أخرى والسحب من الودائع.

[1] أحمد صلاح عطية, محاسبة التمويل والاستثمار في البنوك التجارية, دار الجامعية, مصر, سنة2003 ص 43

3 - تعد البنوك بمثابة وسطاء ماليون بين جموع لمدخرين وبين راغبي الإقتراض وبتوفير هذه الخدمة تكون البنوك قد حققت النمو الاقتصادي للمجتمع من خلال تجميع المدخرات ومنح الائتمان.

4 - توجد تدفقات نقدية مستمرة من والي البنوك, وتعد تلك بمثابة طبيع فريدة, وبطبيعة الحال تنتج التدفقات من جراء التعاملات اليومية بالنقود سواء في صورة إيداعات أو سحوبات.

وهناك خصائص أخرى تمتاز بها الأنشطة المصرفية:

- إن الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت أي انعدام فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك.
- إن معظم تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية تعتبر من التكاليف الثابتة كالأجور.

الفرع الثاني: خصائص محاسبة البنوك.

تتميز محاسبة البنوك بعدة خصائص أهمها:

1 إن مجال العمل المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بآجال مختلفة وغيرها من التصرفات التي تشكل التزاما ماليا على البنك وبالتالي فإن وظيفة المحاسبة في البنوك لا تعتبر وظيفة مساعدة بل تنصرف إلى صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو العمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير من جهة أخرى

2 - إن ظروف وطبيعة العمل في النشاط المصرفي تلتزم السرعة والدقة في الأداء, وهو ما يعني [1]

[1] أحمد صلاح عطية, مرجع سبق ذكره, ص43

وهو ما يعني ضرورة تسجيل العمليات المصرفية في كشوف خاصة بها بل حصولها من واقع المستندات المقررة لها وترحيلها إلى الدفاتر واليوميات يوما بيوم لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء ، وتنظيم الكشوف اللازمة من خلاصة نشاط كل قسم من أقسام البنك بشكل دقيق بغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولا بأول.

3 - نظرا لارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه بما يخدم التنمية الاقتصادية ، فغن ذلك يعطي المحاسبة مهمة استثنائية وهو توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كافة أوجه النشاط المصرفي، لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية من خارج الجهاز المصرفي

4 -إن محاسبة البنوك ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية والتي تشكل في مجموعها النظام المحاسبي والذي يعتبر أحد مصادر المعلومات المهمة للإدارة البنكية لتوفير البيانات التي تحتاجها من مجمل نشاط البنك ، لتوفير الرقابة الكافية على موارد البنك واستخداماتها بأعلى كفاءة ممكنة.

وهناك خصائص تميز محاسبة البنوك عن غيرها من خلال الحسابات وهي:

1 تقوم حسابات البنوك بصفة أساسية على تحليل وقيد المبالغ الواردة والمبالغ المنصرفة وبمسك كل قسم في البنك سجلاته البيانية ودفاتره المساعدة.

2 استخدام المستند لترحيل العمليات مباشرة بمجرد حدوثها إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المساعدة ثم إثبات إجمالي العمليات في الحسابات العامة بدفتر الأستاذ العام .

عبد الإله نعمة جعفر, محاسبة المنشآت المالية, دار الحنين, عمان, 1996 ص 37-38

3 -استخراج أرصدة بعض الحسابات على إثر كل عملية من العمليات كما هو الحال في الحسابات الجارية، واستخراج أرصدة جميع الحسابات وعمل موازين مراجعة يوميا.

4 -تنظيم عدد كبير من الكشوفات والبيانات الدورية من واقع السجلات لمواجهة متطلبات البنك المركزي.[1]

المطلب الثاني: أهداف محاسبة البنوك

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية هدفا في حد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء, وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي والتي هي جزء أساسي منه تتمثل فيما يلي من الأهداف:

1 -إثبات القيد الخاصة بالعمليات المصرفية أولا بأول من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة الخاص بكل قسم من أقسام البنك الفنية توفيرا للسرعة والدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط والرقابة عليه للحفاظ على أصول البنك وتسجيل التزاماته بكل دقة إزاء العملاء.

2 -مساعدة الإدارة في توفير الأساليب الرقابية التي تكنها من اكتشاف الأخطاء أول بأول ومراجعة النتائج المحققة لمقارنتها لها هو مخطط لها لغرض تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط المصرفي لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بتطوير الواقع الفعلي لإنجاز كل قسم من أقسام البنك وبكل تفصيلاته عن طريق نظام كفؤ للتقارير الرقابية تعتبر من أهم مقومات النظام المحاسبي في البنك التجاري عن كافة أوجه النشاط.

3 -إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي توفرها المحاسبة عن كافة أوجه النشاط في النظام البنكي تجعل مهمة ممارسة وظيفة الإشراف والرقابة والتوجيه من قبل البنك

[1]-عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص38

المركزي أمرا ممكنا, الأمر الذي يزيد من كفاءة تخطيط السياسة النقدية للدولة لاعتمادها على تقارير وبيانات تتصف بالدقة والواقعية.

4 الوقوف على المركز المالي بشكل يومي وسريع من خلال إعداد الكشوف والموازين اليومية توضح ما هم البنك وما عليه من حقوق والتزامات وكذلك إعداد الكشوف الخاصة بمراكز العملاء يوميا في الأقسام التي تتولى خدمة العملاء, وتقديم التسهيلات المصرفية لهم, ولا شك في أن تحقيق الأهداف لابد أن ترتبط بوجود نظام محاسبي سليم يؤدي بوظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمرا لازما وضروريا للبنك الذي يلتزم بتطبيقه. [1]

المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية المستعملة في البنوك

قبل أن نتناول أهم الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك يجب أن نقف أمام الدليل المحاسبي للبنوك.

الفرع الأول: الدليل المحاسبي للبنوك التجارية:

الدليل المحاسبي أو ما يعرف بالمخطط المحاسبي للبنوك هو إطار تصنف بداخله كافة حسابات المنشأة إلى مجموعات ومرتبة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة, فنجد بالنسبة للبنوك التجارية تعد المدرسة الأمريكية من الرواد الأوائل في مجال وضع دليل محاسبي للبنوك التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية .

لذا يجب على البنوك أن تسجل عملياتها في المحاسبة وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الذي جاء حسب المادة 02 من المرسوم رقم 08-92 المؤرخ في 1992/11/17, ويقسم المخطط المحاسبي البنكي PCB الحسابات إلى حسابات الميزانية, حسابات خارج الميزانية وحسابات النتائج وتقسم هذه الحسابات إلى أصناف وكل صنف يقسم إلى حسابات رئيسية وحسابات فرعية له.

[1] أحمد صلاح عطية, محاسبة التمويل والاستثمار في البنوك التجارية, دار الجامعية,مصر. سنة 2003 ص51

الفرع الثاني: إن تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها البنوك تتطلب من المحاسب مسك دفاتر محاسبية تسجل فيها هذه العمليات الخاصة بها, الهدف من هذه الدفاتر الحاسبية هو إثبات الأحداث أو العمليات أول بأول بدلا من الاعتماد على الذاكرة.

ونجد من أهم الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك ما يلي:

ـ دفتر اليومية العامة (دفتر القيد الأولي) ـ دفتر الأستاذ العام ـ ميزان المراجعة

1-2 دفتر اليومية: هو دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوما بيوم طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة ويكون التسجيل فيها بصورة منظمة وحسب تاريخ حدوثها, والتي تقتضي أن لكل عملية مالية طرفان أحدهما دائن والآخر مدين ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات إثباتية, وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر خاصة اليومية إلزاميا دون شطب أو محو, كما يجب أن يكون مؤشر من طرف سلطة قضائية وتكون طريقة التسجيل فيها إما بطريقة يدوية أو آلية في ظل نظام محدود وبشكل معين وفيما يلي جدول يبين شكل اليومية.

الجدول(01): الجدول العام لليومية:

ر.ح المدين	ر.ح الدائن	البيان وتاريخ العملية	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
-	-	من د/ اسم حساب مدين إلى د/ اسم حساب دائن اسم القيد(نوع العملية)	X X X	X X X
		المجموع	X X X	X X X

المصدر: محمد عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, الجزء I, مكتبة الإشعاع الفنية, مصر, 1999,ص10.

وفي نهاية كل صفحة من اليومية يسحب المحاسب المجامع الدائن والمدينة وينقلها إلى الصفحة الموالية بحيث يجب أن يكون المجموع المدين مساويا للمجموع الدائن, بحيث نجد في البنوك إنها تعتمد على طريقة التسجيل في اليوميات المساعدة والتي تخص كل قسم من أقسام البنك ثم تنقل إلى قسم الحسابات العامة التي يتم تسجيلها في اليومية العامة.

2-2 دفتر الأستاذ: دفتر الأستاذ هو سجل يتضمن مجموعة من الحسابات المقترحة من طرف البنك التي تم تسجيلها في اليومية وهذا يعني أن دفتر الأستاذ يأتي في مرحلة ثانية لدفتر اليومية ويتم نقل الحسابات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ, حيث يلاحظ على دفتر الأستاذ العام ما يلي:

من حيث الشكل يتم فتح حساب في صفحة مستقلة لكل حساب ويكون شكل الحسابات في الحياة العملية كما يلي:[1]

الجدول(02) شكل الحساب:

مدين	دائن	الرصيد	البيان	رقم صفحة اليومية

المصدر: محمود إبراهيم عبد السلام, مرجع سبق ذكره.

ويشمل كل حساب على عدد من الخانات أهمها المدين وخانة المبلغ للدائن وخانة للرصيد لإنجاز الفرق بين المدين والدائن وخانة للشرح وخانة لرقم الصفحة اليومية التي تم منها نقل الحساب, وبعد الانتهاء من عملية نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ تمت عملية أخرى بدفتر الأستاذ وهو استخراج الرصيد من الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب.

[1] محمود إبراهيم عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, الجزءI , مكتبة الإشعاع الفنية, مصر, 1999, ص81.

وحسب البنوك والمؤسسات المالية الحسابات تقفل من أجل حساب الأرصدة وهذا يسمح بإعداد ميزان المراجعة من أجل المراقبة وأيضا التسجيل المحاسبي في البنوك يعتمد على دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

3-2 ميزان المراجعة:

يتم نقل أرصدة الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة الأولى ويلاحظ في ميزان المراجعة الأولى ما يلي:

من حيث الشكل ميزان المراجعة الأولى عددا من الخانات الأولى لمبلغ الرصيد الدائن والثانية لمبلغ الرصيد المدين والثالثة لاسم الحساب والرابعة لرقم الحساب وكذا خانة لرقم صفحة الأستاذ

الجدول(03) شكل ميزان المراجعة.

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ		الأرصدة		رقم صفحة الأستاذ
		مدين	دائن	مدين	دائن	
	المجموع	X X X	X X X	X X X	X X X	

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام, المرجع السابق, ص83.

وعند ملاحظة أن جانبي ميزان المراجعة متساويا معناه أن صحة التسجيل بدفتر اليومية وصحة نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وأيضا صحة الرصيد, ولكن الأخطاء التي قد تحدث عند التسجيل وعند الترحيل لا يمكن أن يكتشفها ميزان المراجعة.

وخلاصة القول إن ميزان المرجعة ليس حساب ولا يظهر بالدفاتر المحاسبية ولكن هو كشف أو بيان بأرصدة الحسابات بدفتر الأستاذ والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من صحة التسجيل باليومية وصحة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر أصبحت البنوك عوض أن تمسك حساباتها في الدفاتر والمستندات أصبحت تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب, تقوم أقسام البنك المختلفة بتنظيم القيود تم ترحل إلى الحاسوب الذي يقوم بمجرد إدخال مستندات القيود بالترحيل إلى اليومية المساعدة وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا بإثبات هذه القيود في اليومية العامة ثم ترحل الحسابات إلى دفتر الأستاذ العام.

المطلب الرابع: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك:

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك على قيد العمليات أولا بأول ويوما بيوم في السجلات المختلفة واستخراج ميزان المراجعة اليومي, ويتم ذلك على مراحل مختلفة وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: قيد الحركة اليومية : يجري العمل في البنوك على تسجيل عمليات يوما بيوم ويتم قيد العمليات المصرفية في البنك بواسطة إشعارات خصم وإضافة بنفس القيمة حيث تتولى الأقسام المختلفة إعدادها كل فيما يخصه, ويتم فيها بكشف الحركة اليومية الذي بدوره يحتوي على يوميات مساعدة وذلك حسب طبيعة القيد, حيث تخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة وتتضمن جميع العمليات للإيداع والسحب النقدية وتخصص يومية مساعدة لحركة المقامة وتتضمن قيود العمليات المتعلقة بتحصيل الشيكات المسحوبة على الوكالة(الفرع) أو البنوك المحلية أو الفروع(الوكالات) الأخرى, وتحصيل الأوراق التجارية والتحويلات كما تخصص يومية مساعدة عامة لقيد باقي عمليات الفرع الأخرى, بالإضافة إلى أن تلك اليوميات المساعدة تعتبر سجلا تفصيليا شاملا لجميع عمليات الفرع اليومية, لأنها بذلك تخدم غرضا آخر وهو التحقق من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات, حيث تعتبر خطوة أساسية لضبط حسابات الفرع.

الفرع الثاني: كشوف المراجعة اليومية:

بعد إتمام قيد الإشعارات بالسجلات المساعدة الممسوكة بمعرفة الأقسام المعنية وقيدها في الكشف الحركة اليومي, تفرز هذه الإشعارات القيد وتقسم إلى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل الأستاذ العام المساعد وتفرع في عدد من كشوف المراجعة اليومية, حيث أن يتطابق مجموعها مع مجموع كشوف الحركة اليومية, حيث تهدف كشوف المراجعة اليومية والتي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم إلى التأكد من سلامة ودقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات إلي تمت خلال اليوم.

الفرع الثالث:سجل ملخص كشف الحركة اليومي:

سبق القول بأن كل قسم يقوم بإعداد الحركة اليومية للعمليات التي تمت في القسم خلال اليوم, ويقوم قسم الحسابات العامة بإعداد ملخص لهذه الكشوف من واقع المجاميع التي تظهر بهذه الكشوف, ويطابق المجموع الكلي لكل جانب من هذا السجل مع إجمالي المجاميع التي تظهرها كشوف للحركة اليومية للتأكد من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات اليومية التي يباشرها البنك, حيث يستخدم هذا الملخص كنوع من الضبط الداخلي وكأساس القيد في دفتر اليومية العامة بقسم الحسابات العامة وكذلك الترحيل إلى الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام كما تراجع القيود التي أجريت في كل من السجلين سالفي الذكر بطريقة النداء.

الفرع الرابع: ميزان المراجعة اليومي:

يتم القيد في السجل الأستاذ العام المساعد والذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموع حسابات الأستاذ العام من واقع إشعارات الخصم والإضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحل الأرصدة المستخرجة منه إلى كشف أرصدة الأستاذ العام والأستاذ المساعد الذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منها لغرض إجراء المقابلة بين أرصدة الحسابات الجزئية التي يظهرها هذا السجل وأرصدة الحسابات المقابلة لها والتي يظهرها الأستاذ العام بصورة مجمعة ويمكن إعداد عدد من

موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك لاستكمال عملية الضبط الداخلي.

الفرع الخامس: المركز المالي : تولى قسم الحسابات العامة أيضا إعداد قائمة المركز المالي للبنك وذلك في نهاية كل يوم وتشمل قائمة المركز المالي جميع الأرصدة خلال اليوم الحالي, كذلك الرصد في نهاية هذا اليوم تستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم التالي.

الفرع السادس: نظام الضبط الداخلي: تمسك بعض البنوك سجلات الحسابات المساعدة من نسختين إحداهما للأقسام المعنية كما تمسك النسخة الثانية للحسابات الشخصية بقسم مراكز العملاء, أما النسخة الأخرى للحسابات غير الشخصية فتمسك بمعرفة قسم الحسابات العامة, حيث يتم ضبط النسخة الأولى من كشوف الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم, كما يجري في منتصف كل شهر ونهايته, تجميع أرصدة الحسابات الجارية للعملاء ومطابقتها مع رصيد الأستاذ العام, حيث يتم المطابقة بين أرصدة كشف الأستاذ العام والأستاذ العام المساعد مع الأرصدة بالسجلات المساعدة التي يمسكها كل قسم بالإضافة إلى كل هذا قيام المسؤولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية العامة مع تلك المثبتة في الأستاذ العام, هذا ويمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات للعملاء عن طريق إرسال كشوف الحسابات الجارية للعملاء ومتابعة وصول المصادقات الخاصة بهذه الأرصدة حيث تتبع بعض البنوك أسلوب المراجعة الداخلية المفاجئة بغرض التحقق من سلامة الموجودات المالية ومطابقتها على الأرصدة الظاهرة بسجل الأستاذ العام كما تتبع نظام التفتيش على فروع البنك بغرض التأكيد من تطبيقها.[1]

وفيما يلي شكل يوضح التسلسل المنطقي لإثبات العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية والذي يجب الإلتزام وصولا للدورة المحاسبية.

[1] أميرة إبراهيم عثمان ومحمد عباس الدوري, مرجع سبق ذكره.

الشكل(01) مراحل التسجيل المحاسبي:

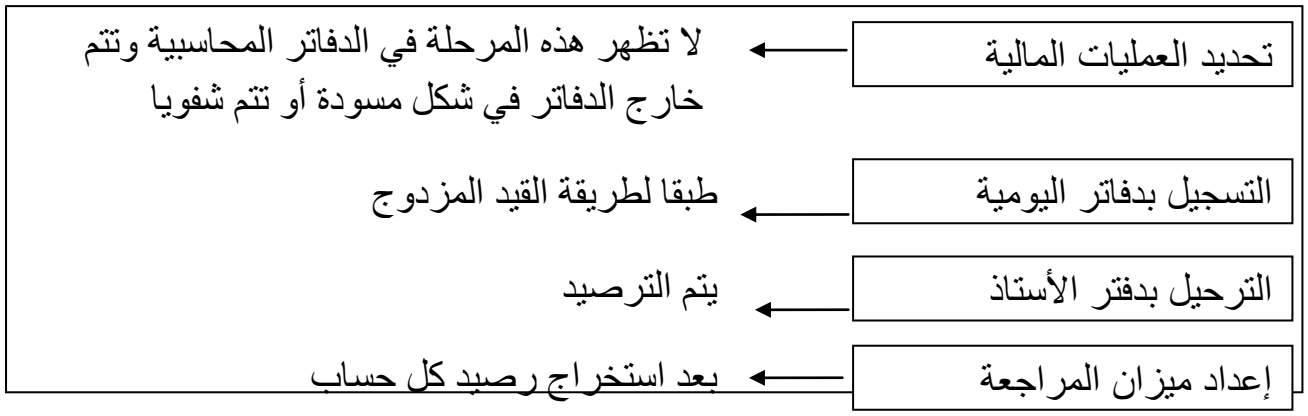

المصدر: محمود إبراهيم عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, الجزء I,مكتبة الإشعاع الفنية, مصر, 1999, ص73.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية في البنوك.

تتوزع الأعمال المحاسبية على كل قسم من أقسام البنك، بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته وبطاقاته ، وكشوفاته الخاصة به، ويقوم موظفو القسم بتنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنشاطات ذلك القسم.

المطلب الأول: الإثبات المحاسبي لعمليات البنك

رأينا من خلال الخصائص أن النظام المحاسبي للبنوك يقوم على مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام، بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عملياته في السجلات والدفاتر المحاسبية التي تخصه، وبالتالي سوف نتطرق إلى قسم من أقسام البنك وكيفية التسجيل المحاسبي فيه

1 - قسم الخزينة " الصندوق"

أ- إيداع رأس المال في الخزينة الرئيسية: [1]

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	X X	
	56	إلى ح/ رأس المال		X X
		قيد إيداع رأس المال		

ب - دفع مبالغ إلى الصناديق الفرعية:[2]

10		من ح/ الصندوق الفرعي	X X	
	10	إلى ح/ الخزينة		X X
		قيد الدفع(صناديق فرعية)		

ج - عند استلام مبالغ الصندوق:

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	X X	
	10	إلى ح/ الصناديق الفرعية		X X
		قيد الاستلام		

[1] خالد أمين عبد الله, العمليات المصرفية, دار وائل للنشر, عمان, ط01, 1996, ص54
[2] عبد الإله نعمة جعفر, مرجع سبق ذكره, ص 72

د- إيداع مبالغ لدى البنك المركزي:

110		من ح/ بنك المركزي	**X X**	
	10	إلى ح/ الخزينة الرئيسية		**X X**
		قيد الإيداع لدى البنك المركزي		

2-**قسم الحسابات الجاري:** حيث تنقسم الحسابات الجارية إلى نوعين هما:[1]

- **الحسابات الجارية الدائنة**: وهي التي يكون رصيد العملاء فيها دائنا على الدوام وهي التي تمثل التزام على البنك تجاه العميل بصورة دائنة تقريبيا

- **الحسابات الجارية المدينة**: وهي التي يكون رصيد العملاء فيها مدينا وهو أحد أوجه استثمارات البنك لأمواله وهي تمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه

2-**1عمليات الإيداع**: وهي تشمل نوعين من الإيداع وهما:[2]

الإيداع النقدي -الإيداع بشيكات

أ-الإيداع النقدي: ويتم الإيداع النقدي حسب القيد المحاسبي التالي:

10		من ح/ الصندوق(الخزينة)	**X X**	
	2201	إلى ح/ حسابات جارية للعملاء		**X X**
		قيد الإيداع النقدي		

[1]-عبد الإله نعمت، مرجع سابق، ص88

[2]-عبد الإله نعمن، المرجع السابق، ص78-96

ب-الإيداع بشيكات: وتواجهنا ثلاثة حالات من الإيداع وهي:

- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس الفرع
- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في فرع آخر من نفس البنك
- إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى.

الحالة الأولى: بالنسبة للعملاء من نفس الفرع يكون الإيداع حسب القيد المحاسبي التالي:

2201		من ح/ حساب جاري للعملاء (مسحوب عليهم)	**X X**	
		إلى حساب جاري (مستفيد)		**X X**
		قيد الإيداع بشيكات		

الحالة الثانية: بالنسبة للعملاء في فروع أخرى من نفس البنك ويكون الإيداع حسب القيد التالي[1]:

377		من ح/ الفروع (المسحوب عليهم)	**X X**	
	10	إلى ح/ حساب جاري للعملاء(مستفيد)		**X X**
		قيد الإيداع		

[1]-عبد الإله نعمت، مرجع سبق ذكره، ص96

الحالة الثالثة: بالنسبة للعملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى وذلك بالقيد التالي:

12		من ح/ البنك المراسل	X X	
	2201	إلى ح/ حسابات جارية للعملاء		X X

2-**2عمليات السحب**: وهي تشمل نوعين من عمليات السحب وهما:[1]

*عمليات السحب النقدي تكون وفق القيد التالي:

2201		من ح/ حسابات جارية للعملاء	X X	
	10	إلى ح/حساب جاري للعملاء(مستفيد)		X X
		قيد الإيداع		

*عمليات السحب بشيكات تكون وفق القيد التالي:

2201		من ح/ حسابات جارية للعملاء	X X	
	325	إلى ح/غرفة المقاصة		X X
		قيد سحب الشيكات		

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص88

2-**3 عمليات التحويل**: وهناك أنواع نذكر منها:

*التحويل من حساب جاري إلى آخر من نفس الفرق(المقاصة الداخلية)

2201		من ح/ حسابات جارية للعملاء	**X X**	
	2201	إلى ح/حساب جاري (مستفيد)		**X X**
	10	إلى حـ/العمولة		**xxx**
		قيد التحويل		

3-قسم المقاصة: la chambre de compensation

يقوم العملاء بإيداع يوميا العديد من الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى في المصارف التي يتعاملون بها ، والذي يقوم بهذه العملية هو قسم المقاصة وهي مكتب لدى البنك المركزي يلتقي فيه مندوبو البنوك وذلك لتبادل الشيكات.[1]

ويقوم قسم المقاصة بمجموعة من الوظائف والإجراءات وهي على النحو التالي:[2]

1 - استلام شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى وفرز هذه الشيكات وترتيبها .

2 - تعبئة نموذج تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة المعد لهذه الغاية ويتضمن هذا النموذج أسماء جميع البنوك في غرفة المقاصة، وبجانب كل اسم البنك عدد ومبالغ الشيكات المسحوبة عليه، بالإضافة إلى خانة تتضمن مبلغ الشيكات المستلمة منه.

3 - استلام نسخة ثانية من جدول تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة وتنظيم المستندات والإشعارات من واقع هذا الجدول تمهيدا لاستكمال إجراء القيود المحاسبية اللازمة وتكون المعالجة المحاسبية لغرفة المقاصة في القيود التالية:

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 113

[2]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص116

1-لدى غرفة المقاصة:

12		من حـ/البنوك الدائنة	Xx	
	12	إلى حــ/البنوك الدائنة		xx
		قيد تسديد الديون والحقوق		
110		من حـ/البنك المركزي	Xx	
	12	إلى حــ/البنوك المدينة		xx
		كرصيد الدوين		
12		من حـ/البنوك الدائنة	xx	
	110	إلى حــ/البنك المركزي		xx
		قيد تسديد الحقوق		

2-لدى البنك المركزي:

12		من حـ/البنوك الدائنة	xx	
	325	إلى حــ/غرفة المقاصة		xx
325		من حـ/ غرفة المقاصة	Xx	
	12	إلى حــ/ البنوك الدائنة		xx

4-**قسم الودائع والتوفير**:من أهم وظائف قسم الودائع والتوفير هي:

-فتح حسابات بمختلف أنواعها (ودائع لأجل- ودائع توفير- ودائع بإشعار)

-قبول الودائع في هذه الحسابات نقد أو شيكات

-احتساب الودائع المدفوعة لهذه الحسابات

-تنفيذ عمليات الدفع والتسديد، القيام بالأعمال المحاسبية المترتبة على هذه الودائع المختلفة، وفيما يلي المعالجة المحاسبية للودائع لأجل والتوفير

4-1 ودائع لأجل:[1]

أ-عند إيداع الوديعة لأجل يكون القيد التالي مع احتساب فوائد عليها:

10		من حـ/الخزينة	xx	
	224	إلى حـــ/الودائع لأجل		xx
		قيد الإيداع النقدي		
6023		من حـ/ الفوائد	xx	
	224	إلى حـــ/ الودائع لأجل		xx
		قيد احتساب الفوائد		

[1]-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، م01، عمان، 1998، ص136

ب-عند استحقاق الودائع لأجل:السحب نقدا يتم وفق القيد المحاسبي التالي:

224		من حـ/ الودائع لأجل	xx	
	10	إلى حـــ/ الخزينة		xx
		قيد السحب		

التحويل إلى الحسابات الجارية للعملاء:

xx		من حـ/ الودائع لأجل	xx	
	xx	إلى حـــ/ الحسابات الجارية		xx
		قيد التحويل إلى الحسابات الجارية		

2-4 ودائع التوفير:

إن المعالجة المحاسبية لحسابات التوفير لا تختلف كثيرا عن حسابات الودائع لأجل وعليه فإن القيود المحاسبية لحسابات التوفير هي:[1]

[1]-عبد الإله نعمت، مرجع شبق ذكره، ص136

أ-عند استلام الوديعة نقدا:

10		من حـ/الخزينة	xx	
	22013	إلى حسابات التوفير		xx
		قيد التوفير النقدي		
6023		من حـ/ الفوائد	xx	
	22013	إلى حـسابات التوفير		xx
		قيد الفوائد		

ب-عند استلام الوديعة بشيكات:

3202		من حـ/ شيكات برسم التحصيل	xx	
	22013	إلى حـ/ ودائع التوفير		xx
		قيد الإيداع بشيكات		

5-قسم الكمبيالات " الأوراق النقدية":

من أهم المستندات التي يمسكها قسم الأوراق التجارية هي:[1]

- كشوف الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل والمقدمة للتحصيل والمقدمة للتأمين
- كشف إرسالها للتحصيل بواسطة الفروع أو المراسلين

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص157

-كشف الحركة اليومية بالقسم

-الإشعارات المختلفة من استلام ، خصم، تحصيل، رفض

-دفاتر اليومية، الكمبيالات الواردة، الكمبيالات الصادرة

-دفتر أستاذ عملاء الأوراق التجارية

-سجلات الاستحقاق ، التحصيل، المسحوب عليهم.

***تحصيل الأوراق التجارية**:

المعالجة المحاسبية لعملية التحصيل

1-استلام الكمبيالات للتحصيل:

3203		من حـ/ الأوراق التجارية برسم التحصيل	xx	
	321	إلى حـــ/ مودعي الكمبيالات		xx
		قيد استلام الأوراق النقدية		

2-اقتطاع البنك لعمولات التحصيل يتحملها الزبون:[1]

2201		من حـ/ ح ج للعميل	xx	
	7029	إلى حـــ/ عمولات		xx
		قيد اقتطاع البنك لعمولات التحصيل		

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص164

3-إرسال الكمبيالات إلى الفروع للتحصيل (أو إلى المراسلين):

377		من حـ/ الفروع	Xx	
12		أو حـ/المراسلين	xx	
	3203	إلى حـــ/ الكمبيالات		xx
		قيد إرسال الأوراق التجارية إلى فروع التحصيل		

المطـــــلب الثاني: أعمال نهاية السنة في البنوك:

إن البنوك التجارية بصفتها وحدة اقتصادية تقدم الخدمات فإن الحساب الذي يضم جميع بنود إيراداته ومصروفاته يسمى حساب الأرباح والخسائر ، ونجد أن الحسابات الختامية في البنوك تتميز بأهمية كبيرة دون سائر القطاعات الأخرى لذلك أوجبت التشريعات على البنوك ضرورة إعداد الحسابات بسرعة وسوف نتناول هنا القوائم المالية الختامية وكيفية إعدادها.

الفرع الأول: التسويات الجردية

يسبق إعداد الحسابات الختامية والميزانية مرحلة هامة جدا تلي ميزان المراجعة وهي القيام بعملية التسويات الجردية، إن الفائدة من التسويات الجردية هي التوصل إلى تحديد نتيجة الأعمال بدقة وبشكل يمثل حقيقة ما أسفرت عنه العمليات الاقتصادية للبنك.

لذلك لابد من حصر جميع المصروفات ومقابلتها بجميع الإيرادات التي تخص الفترة وتقود العملية إلى تأشيرات مختلفة على بنود الميزانية إذ أننا على هذا الأساس نقوم بعملية الجرد والذي يقسم إلى : -جرد مادي phusical

جرد محاسبي accounting

*الجرد المادي هو حصر موجودات البنك وتقييمها وإجراء التسويات اللازمة بناء على المطابقة بين الرصيد الفعلي والدفتري.

*الجرد المحاسبي يتناول جميع الحسابات بالبنك وتطبيق قواعد الجرد الخاصة بكل حساب

الفرع الثاني: الحسابات الختامية final accounts

تتمثل الحسابات الختامية في حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي

1-2 حساب الأرباح والخسائر:[1] probit and lass

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل إلى ما في نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة ويضم عناصر المصروفات التي تحملها وكذلك عناصر الإيرادات التي حققها البنك نتيجة قيامه بنشاطه التجاري

1-عناصر الإيرادات في البنك التجاري: ويشمل ما يلي:[2]

أ* الفوائد الدائنة: نتيجة تقديم خدمات مصرفية لعملائه

ب* إيرادات الاستثمارات: ويشمل الجانب الأكبر منها أرباح الأسهم وفوائد السندات

ج* العمولات: وتتمثل في عوائد الخدمات المصرفية مثل: شراء وبيع الأوراق المالية

د* إيرادات أخرى متنوعة: مثل إيرادات بيع النقد الأجنبي وإيجارات تأجير الخزائن

2-عناصر المصروفات: وهي تشتل على ما يلي:

أ* الفوائد المدينة: يتحملها البنك مقابل قبول الودائع

ب* المصروفات الإدارية: وتشمل رواتب العاملين والأجور الأخرى والمكافآت وكذلك مصروفات أخرى مثل: الكهرباء، الهاتف، الفاكس

[1]-عبد الإله نعمت جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار الحنيف، عمان، 1996، ص278

[2]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص278-28-284

ج*اهتلاك الأصول الثابتة: عند شراء الاستثمارات يسجل البنك القيد التالي:

xx		من حـ/ الأصول الثابتة	xx	
	xx	إلى حـــ/ الخزينة		xx

حيث يتم حساب اهتلاك الأصول الثابتة في العادة باستخدام حساب الذي يحمل على إيرادات البنك في آخر الفترة المالية وذلك وفق القيود التالية[1]:

1-حساب قسط الاهتلاك السنوي:

xx		من حـ/ مخصصات اهتلاكات الأصول الثابتة	xx	
	xx	إلى حـــ/ اهتلاكات الأصول الثابتة		xx

قيد التنازل: عادة تقوم البنوك بالتنازل عن أصولها المهتلكة وفقا للقيد التالي

xx		من حـ/ الخزينة	xx	
	xx	إلى حـــ/ إيرادات استثنائية		xx

والقيد إخراج الاستثمار (الأصل) من ذمة البنك يوكن على الشكل التالي:

Xx		من حـ/ اهتلاكات الأصول الثابتة	xx	
xx		من حـ/مصاريف استثنائية	xx	xx

[1]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 287-28-284

	xx	إلى حـ/ الأصول الثابتة		

وتجري نفس المعالجة المحاسبية بالنسبة لجميع المخصصات الأخرى على اختلاف أنواعها كمخصص نهاية الخدمة أو مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص هبوط أسعار الاستثمارات...وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

أ*مؤونة اختيارية: وهي تخص كل من مؤونة الأخطار والخسائر ومؤونة الحقوق المشكوك فيها:

xx		من حـ/ مخصصات المؤونات	xx	
		إلى حـــ/مؤونة الأخطار		Xx
		إلى حـــ/ مؤونة الحقوق المشكوك فيها		xx

ب*مؤونة إجبارية: وهي على البنك أن يقوم بتشكيل هذه المؤونة وفق القيد التالي:

xx		من حـ/ مخصصات المؤونات	xx	
	xx	إلى حـــ/مؤونة قانونية		xx

ج* إلغاء المؤونة أو تخفيضها:في نهاية الدورة يقوم المحاسب بإعادة النظر في تشكيل المؤونة التي قام بتشكيلها ، فإما أن يلغي المؤونة أو يقوم بتخفيضها حسب الحالة ، وتكون وفق القيد التالي:

xx		من حـ/ مؤونة إجبارية قانونية	Xx	
xx		حـ/مؤونة الأخطار	Xx	
xx		حــ/مؤونة الحقوق المشكوك فيها	xx	
	xx	إلى حــ/استرجاع المؤونات واسترداد على المستحقات المهتلكة		Xx

ويتم إعداد حساب الأرباح والخسائر في البنوك على ثلاثة نماذج وهي كما يلي[1]:

النموذج الأول: هو عبارة عن حساب تفصيلي يخدم أغراض البنك

النموذج الثاني: هو نموذج مجدد ومرسوم سلفا من قبل البنك المركزي

النموذج الثالث: وهو محدد من قبل البنك المركزي يهدف النشر في الصحف المحلية والشكل الموالي يبين أحد من النماذج حساب الأرباح والخسائر.

الجدول رقم (04): النموذج الأول: غايات النشر

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية 12/31

المصروفات			**الإيرادات**		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		-الفوائد المدينة العمولات المدينة			الفوائد الذاتية العمولات الذاتية

[1]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص284

		استهلاكات ومصاريف أخرى صافي الأرباح قبل الضرائب المصاريف الإدارية			فرق العملية الأجنبية إيرادات أخرى صافي الخسائر
	ا	لمجموع			المجموع

المصدر: خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة (01) 1998، ص370

2-**2 توزيع الأرباح والخسائر** : يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للعرض على الهيئة العامة للمساهمين لإقراره، أما عن عناصر هذا الحساب فتتماشى مع أحكام قانون الشركات بسبب كون البنك شركة مساهمة عامة، حيث يحتوي هذا الحساب على صافي الأرباح للسنة المالية وأرباح سنوات سابقة ويكون دائن والجانب المدين يحتوي على الحسابات التالية[1] :

- احتياطي إجباري أو قانوني بنسبة 10% من الأرباح الصافية
- احتياطي اختياري نسبته لا تزيد عن 20 %من الأرباح الصافية
- مخصص ضريبة الدخل بنسبة 35% من الربح الخاضع للضريبة
- مخصص رسوم الجامعات 1% من الأرباح المعدة للتوزيع
- مخصص المكافآة بنسبة لا تزيد عن 10 %من الأرباح المعدة للتوزيع
- أرباح معدة للتوزيع على المساهمين
- أرباح محولة للسنة القادمة

[1]-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة (01) 1998، ص137

ويبين الشكل نموذجا لهذا الحساب

الجدول رقم (05): حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31/ن

سنة سابقة	سنة حالية	البيـــــــان	سنة سابقة	سنة حالية	البيان
		احتياطي قانوني احتياطي اختياري مخصص الضرائب احتياطات أخرى مكافآت رسوم إضافية أرباح مقترحة للتوزيع أرباح محمولة للعام القادم			صافي الأرباح قبل الضرائب أرباح مدورة(مرحلة) من العام السابق

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص372

3-2 الميزانية العامة balance sheet:[1]

الجدول رقم (06): الميزانية العمومية في 12/31/ن

الموجودات		المطلوبات	
سنة حالية	البيان	سنة حالية	البيان
	نقد في البنوك والصندوق		حسابات جارية وودائع تحت الطلب
	محفظة الأوراق المالية		ودائع التوفير
	الاستثمارات والأوراق المالية		ودائع لأجل
	أوراق تجارية مخصومة		ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة
	حسابات جارية مخصومة		تأمينات نقدية
	حسابات جارية مدينة		مخصصات مختلفة
	سلف وقروض		مطلوبات أخرى
	أصول ثابتة		رأس مال مدفوع
	أصول أخرى		احتياطات مختلفة وأرباح
	الحسابات النظامية		الحسابات النظامية
	التزامات العملاء مقابل اعتمادات مستندية		تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية
	التزامات مقابل كفالات		تعهدات مقابل كفالات
	التزامات أخرى		تعهدات أخرى
	المجموع		المجموع

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص374

ويمكن أن نلاحظ ما يلي بالنسبة للعناصر الواردة في الميزانية

أولا: بالنسبة لجانب الخصوم : يبين جانب الخصوم مصادر الأموال المتاحة للبنك التجاري ويمكن أن نميز في هذه المصادر ما يلي:

1 1- **المصادر الداخلية للأموال** : وتتمثل هذه المصادر في حقوق الملكية متمثلة في رأس المال المدفوع للاحتياطات المختلفة وعادة تمثل هذه المصادر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنك.

1 2 **المصادر الخارجية للأموال** : وتوفر هذه الأموال الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة وتتمثل هذه المصادر في :

- **الأموال المودعة من قبل الجمهور**
- القروض التي يحصل عليها البنك من البنك المركزي والبنوك
- إصدار سندات طويلة

ثانيا: بالنسبة لجانب الأصول : يعبر هذا الجانب عن الاستخدامات المختلفة للأموال المستثمرة في البنك التجاري وهي تشغل بحسب أهميتها وهي كما يلي: النقدية بالخزينة ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى

الأوراق التجارية والأوراق المالية والحسابات الجارية المدينة

الأصول الثابتة للبنك

ويتم ترتيبها حسب سهولة تحويلها للنقدية وذلك نظرا للأهمية بالنسبة لعامل السيولة في البنوك التجارية وكما سبق وأن ذكرنا أن القروض تمثل الجانب الأكبر أو الوجه الأساسي لاستخدام أموال البنك التجاري.

وتمثل الفوائد أيضا التي تحصل عليها البنك في جانب الخصوم وذلك لتحصيل اعتمادات مفتوحة وفي جانب الأموال التزامات العملاء تظهر الاعتمادات أو خطابات الضمان.[1]

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك:

حتى يتم التأكد من سلامة الحسابات وصحة البيانات يجب أن يكون هناك رقابة البنوك من أجل حماية أموال المودعين والمساهمين ومن أجل تحقيق الرقابة الداخلية في البنوك لابد من وجود نظام إداري كفء ونظام محاسبي سليم يستند كل منهما إلى مبادئ تحكم الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: الرقابة الداخلية internal control

ونعني بالرقابة الداخلية الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزامات بالسياسات الإدارية المرسومة أي الرقابة الداخلية تشمل عمليات الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة المحاسبية.

الفرع الثاني: التدقيق الداخلي[2]

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء المالية أو الإدارية، والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات العامة بما يتوافق مع السياسات العامة للبنك.

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع

[1]-أميرة إبراهيم عثمان ومحمود السيد سليمان، أنظمة المحاسبة، مطبعة الانتصار، مصر، 2000، ص98

[2]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص436-437

السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الذي يعمل البنك من خلاله، ولكي يحقق التدقيق الداخلي ما تم ذكره فإنه يقوم بما يلي:[1]

1-مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط والإجراءات والقوانين

2-مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك

3-مراجعة نتائج البرامج والخطط والعمليات المنفذة

4-مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط المحاسبية

5-فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء كان متعلقا بالعمليات ،الحسابات ، الأرصدة، ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر.

6-التأكد من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها.

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص437

خلاصـــــة:

إن العمليات المحاسبية التي تتم خلال الأقسام ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة وذلك لأهمية كل قسم من هذه الأقسام ، فنجد أن قسم الصندوق يعتبر القسم الأساسي في البنك لأنه بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه، وقسم الودائع مع الأقسام الأكثر تعاملا مع العملاء، ونجد أن كل هذه الأقسام يجب عليها أن تنصب في قسم واحد هو قسم المحاسبة العامة الذي يعتبر همزة وصل لكل الأقسام في البنك، ويجب على البنك أن يقوم بإعداد قوائمه المالية وحساباته الختامية في نهاية كل دورة من أجل تحديد نتيجة أعماله ولتحقيق كل هذا لابد من وجود نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة.

مقـــــدمة:

تتميز العمليات المصرفية بالتفرع والتعدد وضرورة السرعة والدة في التنفيذ،ومن هنا فمحاسبة المصارف مهما كان نوعها خاصة التجارية يجب أن تكون على درجة من المرونة والوضوح كفيلة بإثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات المصرفية وتصنيف الحسابات وتبويبها بحيث يستمر استخراج الأوضاع والبيانات والتقارير والمعلومات اللازمة في كل وقت وبسرعة كافية.

لذلك ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي للبنوك وكيفية التسجيل المحاسبي فيها ، وما مدى أهمية ومكانة المحاسبة في البنوك؟

المبحث الأول: النظام المحاسبي للبنوك

تتركز دراسة النظام المحاسبي للبنوك التجارية على كيفية تحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أموال المودعين، وكيفية تدقق المعلومات في النظام المحاسبي بين أقسام البنك المختلفة حتى الوصول إلى القوائم المالية النهائية سواء كانت يومية أو شهرية أو سنوية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي

لا يوجد تعريف وحيد مقبول للنظام المحاسبي وذلك بسبب اختلاف الأشخاص المعنيون بتعريف النظام المحاسبي: فمنهم من يرى أن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندة والدفترية ، وبعضهم الآخر يعده أداة لتحقيق بعض الأهداف والوظائف وذلك من خلال تمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم، من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها.

وبالتالي يمكننا القول بان النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشتمل على القواعد والمبادئ والأسمى التي تساعد البنوك على إعداد المستندات وإتباعها في الدفاتر والمجلات المحاسبية المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام وتقديمها إلى الجبهات الخارجية المهتمة بأعمال البنوك، ويتم تصميم وتعديل النظام المحاسبي بإعداد الطرق التالية:

1 -بواسطة مالك المنشأة التي قد تستخدم بعض النظم البسيطة

2 -بواسطة مستخدمي النظم المحترفين الذين يختصون في هذا العمل، ويسعى مالك المنشاة دائما إلى وضع نظامه المحاسبي بأقل تكلفة، ونجد أن النظام المحاسبي الذي يطبق في الوحدات التي تهدف إلى المصلحة الاقتصادية أي التي تهدف إلى تحقيق الربح، تحكمه

أسس ومبادئ وقواعد تختلف عن تلك الوحدات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة اجتماعية ، أي غير هادفة إلى تحقيق الربح [1]

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي وأهدافه.

الفرع الأول: خصائص النظام المحاسبي:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في الإشراف والرقابة على البنوك فإن هناك بعض التقارير والقوائم التي تلتزم البنوك التجارية بتقديمها للبنك المركزي ومن أهمها:

1 -كشف سيولة البنك التجاري.

2 -المركز المالي للبنك في نهاية كل شهر.

3 -مجموعة من القوائم والتقارير التي تتضمن:

أ -تقرير عن الودائع المختلفة وعدد حسابات الإيداع.

ب -حجم المسحوبات والإيداعات بالحسابات الجارية.

ج- تقرير عن مبيعات ومشتريات الأوراق المالية وقيمتها ونسبة الأوراق المالية.

د- تقرير عن العملات الأجنبية الموجودة لدى البنك.

ويتطلب تحقيق هذه الأركان أن يتسم النظام المحاسبي للبنوك بالخصائص التالية:

1 - القدرة على موافاة إدارة البنك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسات المختلفة على ان تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب, كما يجب أن تتضمن التفصيلات المطلوبة وبصفة خاصة : أ- تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة ب- تحليل أصول البنك وفقا لمعيار القدرة على تحويلها إلى نقدية بسرعة وسهولة ج- تحليل حسابات الاحتياطات المختلفة لتحديد القرض من تكوين الاحتياطات.

[1]-أحمد نور، احمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية ، لبنان 1986، ص 10-20

2 - توافر نظام محكم للضبط الداخلي ويتوقف ذلك عن طريق تشغيل النظام.

3 - القدرة على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف وتوزيعها على الأقسام.

4 - القدرة على توفير المعلومات التي تتطلبها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود أيضا في توفير تلك المعلومات.

وهناك خصائص تتعلق بالحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي وهي:

1 - لدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك بالأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء وعلى البنك ان يوازي بين السرعة من جهة وبين الدقة من جهة أخرى وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة.

2 - تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزحم العمليات المالية المختلفة والمتكررة.

3 - ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق.

4 - تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر او قسم وآخر بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم.

5 - يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة مسمى عمولة.

6 - يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له, مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود مثل: عمليات وأوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تامين سلف...إلخ.

7 - يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في إنجاز القرارات السليمة.[1]

8 - إن البيانات أو مستندات القيد للعمليات التي تقتضي طبيعتها أن يتم تداولها بين أكثر من موظف وأكثر من قسم.

وهناك خصائص أخرى تتميز بتسجيل القيود المحاسبية وهي كما يلي:

1 - يستخرج رصيد الحساب بعد كل عملية مباشرة.

2 - تتمركز الحسابات كلها أو جميعها في قسم المحاسبة العامة.

3 - لكل قسم من أقسام البنك دفاتر وتسجيلا ومستنداته الخاصة به.

4 - تجهيز عدد كبير من الكشوفات والتقارير المالية.

5 - تكتب القيود الخاصة بكل قسم وترسل إلى قسم المحاسبة العامة لإثباتها باليومية العامة ومن ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ العام.[2]

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي في البنوك.

اتضح مما سبق أن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الغدارة المصرفية إلى تطبيقه فحسب, بل هو وسيلة لتحقيق بعض الأهداف وهي:

1 ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة والتقييم.

[1] فائق شقير, محاسبة البنوك, ط1, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان سنة 2000 ص30

[2] عبد الحليم كراجة, محاسبة البنوك, دار الصفاء لنشر, الأردن, سنة 2000 ص23

2 -إنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية, ليس من يطلبها من إدارة البنك فحسب, وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية, كالبنك المركزي, ووزارة المالية, والمستثمرين والمتعاملين مع البنك بشكل عام.

3 -تحقيق الدقة والانجاز الصحيح في تنفيذ العمليات المحاسبية.

4 تحقيق السرعة في الأعمال المحاسبية نظرا لاتساع حجم هذه الأعمال وحتى يمكن عمل ميزان المراجعة اليومي والمطابقات اليومية.

5 -تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقة وذلك يجعل النظام مرنا بحيث يمكن تطبيقه بسهولة.

6 -تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية.[1]

المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي للبنوك وأركانه:

تختلف العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات, لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها, لذا يعتمد النظام المحاسبي في أي منشأة مالية بما في ذلك البنوك على عدة مقومات أو عناصر أساسية حيث يمكن اعتبارها مشتركة في جميع النظم المحاسبية التي تمكن له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1 المجموعة المستندية: هي أهم عناصر النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة, والمستندات هي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي, وهي مستندات أصولية كإشعارات الخصم والإضافة والشيكات والأوراق التجارية وهي نوعان: مستندات داخلية, مستندات خارجية.[2]

- المجموعة الدفترية : تختلف تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل وتجميع العمليات من قبل كل بنك, ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات ووفق

[1] عبد الله نعمة جعفر, محاسبة المنشآت المالية, دار الحنين, عمان, سنة 1996 ص 47.

[2] أحمد صلاح عطية, محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية, دار الجامعة, مصر, سنة 2003 ص 47

لنظرية القيد المزدوج وماهية هذه الدفاتر تحددها الطريقة المحاسبية المتبعة, وهناك أكثر من طريقة محاسبية في مجال النشاط المصرفي ومن أهم هذه الطرق شيوعا هي: أ- الطرقة الفرنسية: بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بمسك الدفاتر التالية: - دفاتر يومية للمساعدات. - دفاتر الأستاذ المساعد. - دفتر اليومية المركزية. - دفتر الأستاذ العام.

ب- الطريقة الإنجليزية: بموجب هذه الطريقة يقوم البنك باستخدام الدفاتر التالية:

-دفاتر اليوميات المساعدة.

- دفتر الأستاذ المساعد (حسابات شخصية)

-دفتر الأستاذ العام.

2 -دليل الحسابات: هو عبارة عن قائمة تتضمن أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة النشاط, مصنعة بطريقة قابلة للاستخدام سهولة, والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها, ودليل الحسابات في البنوك التجارية, هو أداة لتصنيف العمليات المصرفية, في إطار تبويب نعتمد للحسابات في مجموعات متجانسة, تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام.

3 أدوات الرقابة:

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط, كم تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندة, الإجراءات الرقابية تشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة, والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها التدفق الداخلي والتفتيش, وموازين المراجعة الدورية والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء.

4 -التقارير المحاسبية (القوائم المالية والكشوف الإحصائية).

وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوف إحصائية لأغراض معينة وبصفة دورية تعد أو غير دورية, وتختلف هذه من حيث أنواعها, وكيفية تنظيمها ومواعد تنظيمها, والجهة التي ستقدم إليها, والمعلومات التي يجب أن تحتويها, ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الداء في البنك التجاري وهي نوعين: أ- تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك.

ب- تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الإطلاع عليها, فهناك بيانات مقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية.

5 -الآلات والمعدات: وتستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ولمعالجة هذه البيانات, فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات, ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة, وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا.

6 -التعليمات الإجرائية: وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر, وطرق إجراء تلك المعلومات ومواعيدها بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيد والتحقيق من إتباع التعليمات الموضوعة.

7 -النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل أحدهما مدينا وآخر دائنا بنفس القيمة.

8 -الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي المصرفي على استخدام الطريقة الفرنسية والإنجليزية.

9 -الموظفون personnels :وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته كي يتمكنوا من القيام بمهام الحاسبة على أكمل وجه.[1]

الفرع الثاني: أركان النظام الحاسبي:

من التعريف السابق للنظام المحاسبي يتبين أن هناك أركان للنظام المحاسبي والتي تتمثل في الآتي:

1 - مجموعة المبادئ والأسس والنظريات.

2 - مجموعة الإجراءات الآلية التي ينفذ بها العمل.

3 - مجموعة الأفراد العاملين في العمل المحاسبي.

4 - مجموعة الدفاتر والمستندات والنماذج التي تستعمل في العمل المحاسبي.

المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك:

يمكن تلخيص مما سبق المبادئ العامة التي تحكم النظام المحاسبي للبنوك بصفة عامة إلى:

1 - يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مراعاة إدارة البنوك الداخلية وكذا سلطات الرقابة على البنوك بالبيانات الضرورية وصياغة السياسات المختلفة على أن تقدم هذه البيانات في الوقت المناسب كما يجب أن تتضمن التفاصيل التالية:

أ - يجب تحليل أصول البنوك وفقا لمعايير القدرة على تحويلها للنقدية.

ب -يجب تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة.

ج- يجب تحليل الإيرادات وفقا لمصدر كل منها.

[1] عبد الله نعمة جعفر, محاسبة المنشآت المالية, دار الحنين, عمان, سنة1996 ص 46

د- كما يجب تحليل النفقات (المصروفات) وفقا للأقسام المختلفة للبنك وأيضا يجب تقسيمها وفقا لطبيعتها(مرتبات وأجور وإيجارات) لأن هذه المعلومات تساعد على إعداد قائمة بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بكل قسم من أقسام البنك والتي تساعد أيضا على التقييم الداخلي لهذه الأقسام.

2 يجب أن ينطوي النظام المحاسبي على نظم محكم للضبط الداخلي.

3 - يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على موافاة الإدارة بتحليل التكاليف لأغراض إدارية.

4 يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على مد البيانات التي تحتاجها سلطات الإشراف والرقابة المختلفة دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير للحصول على تلك البيانات.

وفي الأخير ينبغي أن يكون في الإمكان وبمجهود قليل الحصول على البيانات اللازمة لإعداد قرارات الضريبة المختلفة.[1]

وأيضا يقوم النظام المحاسبي للبنوك على مبادئ المحاسبة العامة (المالية) وهي:

1 - مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: يقتضي هذا المبدأ إيرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة, ويرتبط مبدأ المقابلة بأساس الاستحقاق للمحاسبة عن الإيرادات والمصروفات.

2 - مبدأ تحقيق الإيرادات: أثار كثيرا من التساؤلات حول مبدأ تحقيق الإيرادات من حيث الشروط الواجبة لتحقيق الإيراد ومتى يتم إثبات الإيراد من بيع المنتجات أو الخدمات في الدفاتر المحاسبية وكذا الطرق والإجراءات المحاسبية المختلفة لتطبيق هذا المبدأ.

3 - مبدأ التكلفة التاريخية: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية بكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ الشراء حتى صلاحية الاستعمال.

[1] أحمد نور, بسيوني شحاتة, محاسبة المنشآت المالية, تصميم النظام المحاسبي, دار النهضة العربية, لبنان, سنة 1986 ص29

4 - مبدأ الإفصاح: يقتضي هذا المبدأ ضرورة إظهار كل المعلومات المحاسبية التي تهتم بالمستثمرين والعملاء والدائنين عند نشر التقارير المالية. ويترتب على تطبيق هذا المبدأ ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وكذا بين الخسائر المحتملة والأحداث الاقتصادية التي قد تؤثر على نتيجة نشاط أي مشروع من بينهم البنوك.

5 - مبدأ الحيطة والحذر: يرتبط مبدأ الحيطة والحذر بمبدأ تحقق الإيراد ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تقتضي الحيطة والحذر عدم الأخذ في الحسبان أي أرباح إلا إذا تحققت فعلا, بينما تؤخذ في الحسبان الخسائر المتوقعة, وهذا يعني عدم إثبات الإيرادات بالدفاتر المحاسبية أو إثبات أي أرباح متوقعة في المستقبل إلى أن يتم التأكد من تحصيل الإيراد أو تحقيقه الربح وعل العكس من ذلك إثبات أي خسائر متوقعة في المستقبل طالما أن هذه الخسائر مؤكدة أو محتملة وتم تقدير القيمة المالية لها.

وخلاصة القول إن الهدف من الحيطة والحذر في النهاية هو المحافظة على رأس المال المستثمر, وعدم توزيع جزء منه في صورة أرباح.[1]

المبحث الثاني: مكانة المحاسبة في البنوك.

إن المحاسبة في مجال النشاط المصرفي ما هي إلا تطبيق لنفس المبادئ والأسس والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية والشيء الذي يختلف في هذا الامر هو ان المحاسبة في البنوك تتطلب من المحاسب فهما خاصا وعميقا لطبيعة العمليات المالية المصرفية لكي يقوم بإثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية بشكل ينسجم مع الهدف من المحاسبة في هذا النشاط(البنوك).

[1] محمود براهيم عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, مكتبة الإشعاع الفنية, ط1 1999, مصر, ص29

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة في البنوك.

إن دراسة طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي وفي البنوك التجارية على وجه الخصوص يعني معرفة الخصائص العامة لطبيعة العمل في هذا الجهاز والسمات الخاصة التي تميزه عن غيره من القطاعات الأخرى, حيث تمكن هذه الدراسة في دراسة خصائص الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء من جهة ودراسة أثر السمات الخاصة للجهاز المصرفي والمؤثر على طبيعة المحاسبة المطبقة من جهة أخرى.

الفرع الأول: خصائص الخدمات المصرفية.

هناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من القطاعات في تقديم الخدمات وذلك نتيجة اختلاف طبيعة عملياتها وأنشطتها المصرفية مما يعطي خصائص ومميزات تتميز بها المحاسبة في البنوك.

ومن أهم هذه الخصائص التي تمتاز بها الخدمات المصرفية هي:

1 يتمثل المنتج النهائي للبنوك التجارية في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة, حيث تحقق البنوك دخلها من عمليات الإقراض لفترات زمنية محددة نظير فائدة معلومة يتم تحصيلها دوريا بمرور فترات معينة والتي يتم التعبير عنها في صورة "الدخل من الفوائد" وهو بمثابة إيراد المبيعات في منشأة الأعمال, من ناحية أخرى تدفع البنوك فوائد للمودعين نظير إيداع أموالهم لفترات زمنية محددة وهو ما يمكن أن نطلق عليه "التكلفة الزمنية للنقود" وتعبر عنها في صورة " مصروف الفوائد" التي تقابل "تكلفة المبيعات"والفرق بينها يطلق عليه صافي الدخل من الفوائد وهو ما يوازي مجمل الربح.[1]

2 - تحتكر البنوك التجارية تقديم الخدمات المصرفية بحيث لا يمكن تقديمها للمنشآت الأخرى مثل: خدمات قبول الودائع ومنح الائتمان وتحويل الأموال لبنوك أخرى, واستلام الأموال من بنوك أخرى والسحب من الودائع.

[1] أحمد صلاح عطية, محاسبة التمويل والاستثمار في البنوك التجارية, دار الجامعية, مصر, سنة2003 ص 43

3 - تعد البنوك بمثابة وسطاء ماليون بين جموع لمدخرين وبين راغبي الإقتراض وبتوفير هذه الخدمة تكون البنوك قد حققت النمو الاقتصادي للمجتمع من خلال تجميع المدخرات ومنح الائتمان.

4 - توجد تدفقات نقدية مستمرة من والي البنوك, وتعد تلك بمثابة طبيع فريدة, وبطبيعة الحال تنتج التدفقات من جراء التعاملات اليومية بالنقود سواء في صورة إيداعات أو سحوبات.

وهناك خصائص أخرى تمتاز بها الأنشطة المصرفية:

- إن الخدمات المصرفية تباع ثم تنتج وتستهلك في نفس الوقت أي انعدام فارق الزمن بين الإنتاج والاستهلاك.
- إن معظم تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية تعتبر من التكاليف الثابتة كالأجور.

الفرع الثاني: خصائص محاسبة البنوك.

تتميز محاسبة البنوك بعدة خصائص أهمها:

1 إن مجال العمل المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بآجال مختلفة وغيرها من التصرفات التي تشكل التزاما ماليا على البنك وبالتالي فإن وظيفة المحاسبة في البنوك لا تعتبر وظيفة مساعدة بل تنصرف إلى صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو العمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظا على حقوق البنك من جهة وحقوق الغير من جهة أخرى

2 - إن ظروف وطبيعة العمل في النشاط المصرفي تلتزم السرعة والدقة في الأداء, وهو ما يعني [1]

[1] أحمد صلاح عطية, مرجع سبق ذكره, ص43

عبد الإله نعمة جعفر, محاسبة المنشآت المالية, دار الحنين, عمان, 1996 ص 37-38

وهو ما يعني ضرورة تسجيل العمليات المصرفية في كشوف خاصة بها بل حصولها من واقع المستندات المقررة لها وترحيلها إلى الدفاتر واليوميات يوما بيوم لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء ، وتنظيم الكشوف اللازمة من خلاصة نشاط كل قسم من أقسام البنك بشكل دقيق بغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولا بأول.

3 - نظرا لارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة من التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه بما يخدم التنمية الاقتصادية ، فغن ذلك يعطي المحاسبة مهمة استثنائية وهو توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كافة أوجه النشاط المصرفي، لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية من خارج الجهاز المصرفي

4 -إن محاسبة البنوك ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجزاء قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية والتي تشكل في مجموعها النظام المحاسبي والذي يعتبر أحد مصادر المعلومات المهمة للإدارة البنكية لتوفير البيانات التي تحتاجها من مجمل نشاط البنك ، لتوفير الرقابة الكافية على موارد البنك واستخداماتها بأعلى كفاءة ممكنة.

وهناك خصائص تميز محاسبة البنوك عن غيرها من خلال الحسابات وهي:

1 تقوم حسابات البنوك بصفة أساسية على تحليل وقيد المبالغ الواردة والمبالغ المنصرفة وبمسك كل قسم في البنك سجلاته البيانية ودفاتره المساعدة.

2 استخدام المستند لترحيل العمليات مباشرة بمجرد حدوثها إلى الحسابات الخاصة بها بدفاتر الأستاذ المساعدة ثم إثبات إجمالي العمليات في الحسابات العامة بدفتر الأستاذ العام .

3 استخراج أرصدة بعض الحسابات على إثر كل عملية من العمليات كما هو الحال في الحسابات الجارية، واستخراج أرصدة جميع الحسابات وعمل موازين مراجعة يوميا.

4 تنظيم عدد كبير من الكشوفات والبيانات الدورية من واقع السجلات لمواجهة متطلبات البنك المركزي.[1]

المطلب الثاني: أهداف محاسبة البنوك

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية هدفا في حد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء, وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي والتي هي جزء أساسي منه تتمثل فيما يلي من الأهداف:

1 -إثبات القيد الخاصة بالعمليات المصرفية أولا بأول من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة الخاص بكل قسم من أقسام البنك الفنية توفيرا للسرعة والدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط والرقابة عليه للحفاظ على أصول البنك وتسجيل التزاماته بكل دقة إزاء العملاء.

2 -مساعدة الإدارة في توفير الأساليب الرقابية التي تكنها من اكتشاف الأخطاء أول بأول ومراجعة النتائج المحققة لمقارنتها لها هو مخطط لها لغرض تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط المصرفي لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بتطوير الواقع الفعلي لإنجاز كل قسم من أقسام البنك وبكل تفصيلاته عن طريق نظام كفؤ للتقارير الرقابية تعتبر من أهم مقومات النظام المحاسبي في البنك التجاري عن كافة أوجه النشاط.

3 إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي توفرها المحاسبة عن كافة أوجه النشاط في النظام البنكي تجعل مهمة ممارسة وظيفة الإشراف والرقابة والتوجيه من قبل البنك المركزي أمرا ممكنا, الأمر الذي يزيد من كفاءة تخطيط السياسة النقدية للدولة لاعتمادها على تقارير وبيانات تتصف بالدقة والواقعية.

[1]-عبد الإله نعمة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص38

4 الوقوف على المركز المالي بشكل يومي وسريع من خلال إعداد الكشوف والموازين اليومية توضح ما هم البنك وما عليه من حقوق والتزامات وكذلك إعداد الكشوف الخاصة بمراكز العملاء يوميا في الأقسام التي تتولى خدمة العملاء, وتقديم التسهيلات المصرفية لهم, ولا شك في أن تحقيق الأهداف لابد أن ترتبط بوجود نظام محاسبي سليم يؤدي بوظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمرا لازما وضروريا للبنك الذي يلتزم بتطبيقه. [1]

المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية المستعملة في البنوك

قبل أن نتناول أهم الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك يجب أن نقف أمام الدليل المحاسبي للبنوك.

الفرع الأول: الدليل المحاسبي للبنوك التجارية:

الدليل المحاسبي أو ما يعرف بالمخطط المحاسبي للبنوك هو إطار تصنف بداخله كافة حسابات المنشأة إلى مجموعات ومرتبة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة, فنجد بالنسبة للبنوك التجارية تعد المدرسة الأمريكية من الرواد الأوائل في مجال وضع دليل محاسبي للبنوك التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية .

لذا يجب على البنوك أن تسجل عملياتها في المحاسبة وفقا للمخطط المحاسبي البنكي الذي جاء حسب المادة 02 من المرسوم رقم 08-92 المؤرخ في 1992/11/17, ويقسم المخطط المحاسبي البنكي PCB الحسابات إلى حسابات الميزانية, حسابات خارج الميزانية وحسابات النتائج وتقسم هذه الحسابات إلى أصناف وكل صنف يقسم إلى حسابات رئيسية وحسابات فرعية له.

الفرع الثاني: إن تسجيل العمليات المالية التي تقوم بها البنوك تتطلب من المحاسب مسك دفاتر محاسبية تسجل فيها هذه العمليات الخاصة بها, الهدف من هذه الدفاتر الحاسبية هو إثبات الأحداث أو العمليات أول بأول بدلا من الاعتماد على الذاكرة.

[1] أحمد صلاح عطية, محاسبة التمويل والاستثمار في البنوك التجارية, دار الجامعية,مصر. سنة 2003 ص51

ونجد من أهم الدفاتر المحاسبية المستخدمة في التسجيل المحاسبي في البنوك ما يلي:

ـ دفتر اليومية العامة (دفتر القيد الأولي) ـ دفتر الأستاذ العام ـ ميزان المراجعة

1-2 دفتر اليومية: هو دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوما بيوم طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة ويكون التسجيل فيها بصورة منظمة وحسب تاريخ حدوثها, والتي تقتضي أن لكل عملية مالية طرفان أحدهما دائن والآخر مدين ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات إثباتية, وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر خاصة اليومية إلزاميا دون شطب أو محو, كما يجب أن يكون مؤشر من طرف سلطة قضائية وتكون طريقة التسجيل فيها إما بطريقة يدوية أو آلية في ظل نظام محدود وبشكل معين وفيما يلي جدول يبين شكل اليومية.

الجدول(01): الجدول العام لليومية:

ر.ح المدين	ر.ح الدائن	البيان وتاريخ العملية	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
-	-	من د/ اسم حساب مدين إلى د/ اسم حساب دائن اسم القيد(نوع العملية)	X X X	X X X
		المجموع	X X X	X X X

المصدر: محمد عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, الجزء I, مكتبة الإشعاع الفنية, مصر, 1999,ص10.

وفي نهاية كل صفحة من اليومية يسحب المحاسب المجامع الدائن والمدينة وينقلها إلى الصفحة الموالية بحيث يجب أن يكون المجموع المدين مساويا للمجموع الدائن, بحيث نجد في البنوك إنها تعتمد على طريقة التسجيل في اليوميات المساعدة والتي تخص كل قسم من أقسام البنك ثم تنقل إلى قسم الحسابات العامة التي يتم تسجيلها في اليومية العامة.

2-2 دفتر الأستاذ: دفتر الأستاذ هو سجل يتضمن مجموعة من الحسابات المقترحة من طرف البنك التي تم تسجيلها في اليومية وهذا يعني أن دفتر الأستاذ يأتي في مرحلة ثانية لدفتر اليومية ويتم نقل الحسابات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ, حيث يلاحظ على دفتر الأستاذ العام ما يلي:

من حيث الشكل يتم فتح حساب في صفحة مستقلة لكل حساب ويكون شكل الحسابات في الحياة العملية كما يلي:[1]

الجدول(02) شكل الحساب:

مدين	دائن	الرصيد	البيان	رقم صفحة اليومية

المصدر: محمود إبراهيم عبد السلام, مرجع سبق ذكره.

ويشمل كل حساب على عدد من الخانات أهمها المدين وخانة المبلغ للدائن وخانة للرصيد لإنجاز الفرق بين المدين والدائن وخانة للشرح وخانة لرقم الصفحة اليومية التي تم منها نقل الحساب, وبعد الانتهاء من عملية نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ تمت عملية أخرى بدفتر الأستاذ وهو استخراج الرصيد من الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب.

وحسب البنوك والمؤسسات المالية الحسابات تقفل من أجل حساب الأرصدة وهذا يسمح بإعداد ميزان المراجعة من أجل المراقبة وأيضا التسجيل المحاسبي في البنوك يعتمد على دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

[1] محمود إبراهيم عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, الجزء I , مكتبة الإشعاع الفنية, مصر, 1999, ص81.

3-2 ميزان المراجعة:

يتم نقل أرصدة الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة الأولى ويلاحظ في ميزان المراجعة الأولى ما يلي:

من حيث الشكل ميزان المراجعة الأولى عددا من الخانات الأولى لمبلغ الرصيد الدائن والثانية لمبلغ الرصيد المدين والثالثة لاسم الحساب والرابعة لرقم الحساب وكذا خانة لرقم صفحة الأستاذ

الجدول(03) شكل ميزان المراجعة.

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ		الأرصدة		رقم صفحة الأستاذ
		مدين	دائن	مدين	دائن	
	المجموع	X X X	X X X	X X X	X X X	

المصدر: محمد إبراهيم عبد السلام, المرجع السابق, ص83.

وعند ملاحظة أن جانبي ميزان المراجعة متساويا معناه أن صحة التسجيل بدفتر اليومية وصحة نقل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وأيضا صحة الرصيد, ولكن الأخطاء التي قد تحدث عند التسجيل وعند الترحيل لا يمكن أن يكتشفها ميزان المراجعة.

وخلاصة القول إن ميزان المرجعة ليس حساب ولا يظهر بالدفاتر المحاسبية ولكن هو كشف أو بيان بأرصدة الحسابات بدفتر الأستاذ والهدف من إعداد ميزان المراجعة هو التأكد من صحة التسجيل باليومية وصحة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر أصبحت البنوك عوض أن تمسك حساباتها في الدفاتر والمستندات أصبحت تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب, تقوم أقسام البنك المختلفة بتنظيم القيود تم ترحل

إلى الحاسوب الذي يقوم بمجرد إدخال مستندات القيود بالترحيل إلى اليومية المساعدة وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا بإثبات هذه القيود في اليومية العامة ثم ترحل الحسابات إلى دفتر الأستاذ العام.

المطلب الرابع: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك:

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك على قيد العمليات أولا بأول ويوما بيوم في السجلات المختلفة واستخراج ميزان المراجعة اليومي, ويتم ذلك على مراحل مختلفة وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: قيد الحركة اليومية : يجري العمل في البنوك على تسجيل عمليات يوما بيوم ويتم قيد العمليات المصرفية في البنك بواسطة إشعارات خصم وإضافة بنفس القيمة حيث تتولى الأقسام المختلفة إعدادها كل فيما يخصه, ويتم فيها بكشف الحركة اليومية الذي بدوره يحتوي على يوميات مساعدة وذلك حسب طبيعة القيد, حيث تخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة وتتضمن جميع العمليات للإيداع والسحب النقدية وتخصص يومية مساعدة لحركة المقامة وتتضمن قيود العمليات المتعلقة بتحصيل الشيكات المسحوبة على الوكالة(الفرع) أو البنوك المحلية أو الفروع(الوكالات) الأخرى, وتحصيل الأوراق التجارية والتحويلات كما تخصص يومية مساعدة عامة لقيد باقي عمليات الفرع الأخرى, بالإضافة إلى أن تلك اليوميات المساعدة تعتبر سجلا تفصيليا شاملا لجميع عمليات الفرع اليومية, لأنها بذلك تخدم غرضا آخر وهو التحقق من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات, حيث تعتبر خطوة أساسية لضبط حسابات الفرع.

الفرع الثاني: كشوف المراجعة اليومية:

بعد إتمام قيد الإشعارات بالسجلات المساعدة الممسوكة بمعرفة الأقسام المعنية وقيدها في الكشف الحركة اليومي, تفرز هذه الإشعارات القيد وتقسم إلى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل الأستاذ العام المساعد وتفرع في عدد من كشوف المراجعة اليومية, حيث أن يتطابق مجموعها مع مجموع كشوف الحركة اليومية, حيث تهدف كشوف

المراجعة اليومية والتي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم إلى التأكد من سلامة ودقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات إلي تمت خلال اليوم.

الفرع الثالث:سجل ملخص كشف الحركة اليومي:

سبق القول بأن كل قسم يقوم بإعداد الحركة اليومية للعمليات التي تمت في القسم خلال اليوم, ويقوم قسم الحسابات العامة بإعداد ملخص لهذه الكشوف من واقع المجاميع التي تظهر بهذه الكشوف, ويطابق المجموع الكلي لكل جانب من هذا السجل مع إجمالي المجاميع التي تظهرها كشوف للحركة اليومية للتأكد من ضبط طرفي القيد لجميع العمليات اليومية التي يباشرها البنك, حيث يستخدم هذا الملخص كنوع من الضبط الداخلي وكأساس القيد في دفتر اليومية العامة بقسم الحسابات العامة وكذلك الترحيل إلى الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام كما تراجع القيود التي أجريت في كل من السجلين سالفي الذكر بطريقة النداء.

الفرع الرابع: ميزان المراجعة اليومي:

يتم القيد في السجل الأستاذ العام المساعد والذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموع حسابات الأستاذ العام من واقع إشعارات الخصم والإضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحل الأرصدة المستخرجة منه إلى كشف أرصدة الأستاذ العام والأستاذ المساعد الذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منها لغرض إجراء المقابلة بين أرصدة الحسابات الجزئية التي يظهرها هذا السجل وأرصدة الحسابات المقابلة لها والتي يظهرها الأستاذ العام بصورة مجمعة ويمكن إعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك لاستكمال عملية الضبط الداخلي.

الفرع الخامس: المركز المالي : تولى قسم الحسابات العامة أيضا إعداد قائمة المركز المالي للبنك وذلك في نهاية كل يوم وتشمل قائمة المركز المالي جميع الأرصدة خلال اليوم الحالي, كذلك الرصد في نهاية هذا اليوم تستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم التالي.

الفرع السادس: نظام الضبط الداخلي: تمسك بعض البنوك سجلات الحسابات المساعدة من نسختين إحداهما للأقسام المعنية كما تمسك النسخة الثانية للحسابات الشخصية بقسم مراكز العملاء, أما النسخة الأخرى للحسابات غير الشخصية فتمسك بمعرفة قسم الحسابات العامة, حيث يتم ضبط النسخة الأولى من كشوف الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم, كما يجري في منتصف كل شهر ونهايته, تجميع أرصدة الحسابات الجارية للعملاء ومطابقتها مع رصيد الأستاذ العام, حيث يتم المطابقة بين أرصدة كشف الأستاذ العام والأستاذ العام المساعد مع الأرصدة بالسجلات المساعدة التي يمسكها كل قسم بالإضافة إلى كل هذا قيام المسؤولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية العامة مع تلك المثبتة في الأستاذ العام, هذا ويمكن التحقق من صحة أرصدة الحسابات للعملاء عن طريق إرسال كشوف الحسابات الجارية للعملاء ومتابعة وصول المصادقات الخاصة بهذه الأرصدة حيث تتبع بعض البنوك أسلوب المراجعة الداخلية المفاجئة بغرض التحقق من سلامة الموجودات المالية ومطابقتها على الأرصدة الظاهرة بسجل الأستاذ العام كما تتبع نظام التفتيش على فروع البنك بغرض التأكيد من تطبيقها.[1]

وفيما يلي شكل يوضح التسلسل المنطقي لإثبات العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية والذي يجب الإلتزام وصولا للدورة المحاسبية.

الشكل(01) مراحل التسجيل المحاسبي:

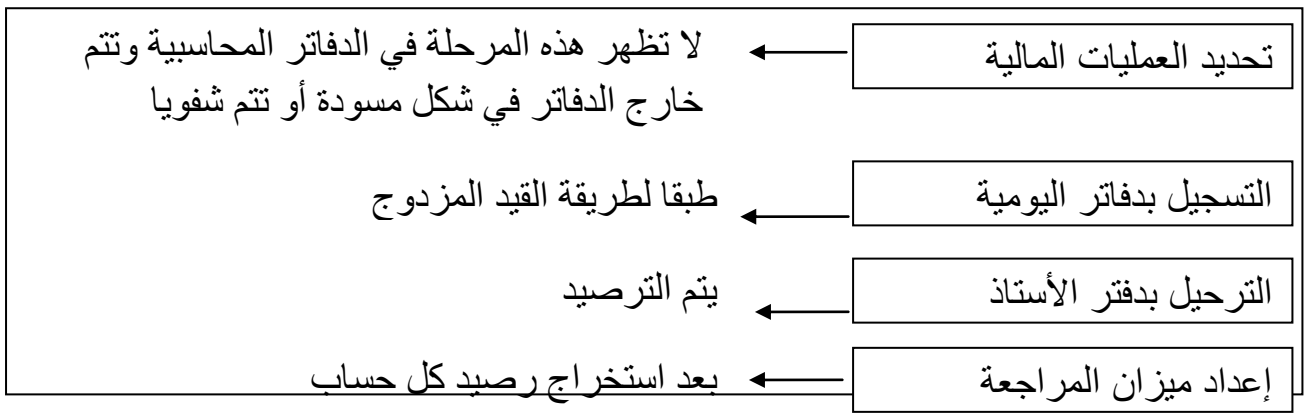

[1] أميرة إبراهيم عثمان ومحمد عباس الدوري, مرجع سبق ذكره.

المصدر: محمود إبراهيم عبد السلام, مبادئ المحاسبة المالية, الجزء I,مكتبة الإشعاع الفنية, مصر, 1999, ص73.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية في البنوك.

تتوزع الأعمال المحاسبية على كل قسم من أقسام البنك، بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته وبطاقاته ، وكشوفاته الخاصة به، ويقوم موظفو القسم بتنفيذ العمليات المحاسبية المتعلقة بنشاطات ذلك القسم.

المطلب الأول: الإثبات المحاسبي لعمليات البنك

رأينا من خلال الخصائص أن النظام المحاسبي للبنوك يقوم على مبدأ تقسيم البنك إلى مجموعة من الأقسام، بحيث يقوم كل قسم منها بإثبات عملياته في السجلات والدفاتر المحاسبية التي تخصه، وبالتالي سوف نتطرق إلى قسم من أقسام البنك وكيفية التسجيل المحاسبي فيه

1 - قسم الخزينة " الصندوق"

أ- إيداع رأس المال في الخزينة الرئيسية: [1]

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	X X	
	56	إلى ح/ رأس المال		X X
		قيد إيداع رأس المال		

[1] خالد أمين عبد الله, العمليات المصرفية, دار وائل للنشر, عمان, ط01, 1996, ص54

ب ـ دفع مبالغ إلى الصناديق الفرعية:[1]

10		من ح/ الصندوق الفرعي	X X	
	10	إلى ح/ الخزينة		X X
		قيد الدفع(صناديق فرعية)		

ج ـ عند استلام مبالغ الصندوق:

10		من ح/ الخزينة الرئيسية	X X	
	10	إلى ح/ الصناديق الفرعية		X X
		قيد الاستلام		

دـ إيداع مبالغ لدى البنك المركزي:

110		من ح/ بنك المركزي	X X	
	10	إلى ح/ الخزينة الرئيسية		X X
		قيد الإيداع لدى البنك المركزي		

[1] عبد الإله نعمة جعفر, مرجع سبق ذكره, ص 72

2-**قسم الحسابات الجاري:** حيث تنقسم الحسابات الجارية إلى نوعين هما:[1]

- **الحسابات الجارية الدائنة**: وهي التي يكون رصيد العملاء فيها دائنا على الدوام وهي التي تمثل التزام على البنك تجاه العميل بصورة دائنة تقريبيا
- **الحسابات الجارية المدينة**: وهي التي يكون رصيد العملاء فيها مدينا وهو أحد أوجه استثمارات البنك لأمواله وهي تمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه

2-**1عمليات الإيداع**: وهي تشمل نوعين من الإيداع وهما:[2]

الإيداع النقدي -الإيداع بشيكات

أ-الإيداع النقدي: ويتم الإيداع النقدي حسب القيد المحاسبي التالي:

10		من ح/ الصندوق(الخزينة)	**X X**	
	2201	إلى ح/ حسابات جارية للعملاء		**X X**
		قيد الإيداع النقدي		

ب-الإيداع بشيكات: وتواجهنا ثلاثة حالات من الإيداع وهي:

-إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في نفس الفرع

-إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في فرع آخر من نفس البنك

-إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى.

الحالة الأولى: بالنسبة للعملاء من نفس الفرع يكون الإيداع حسب القيد المحاسبي التالي:

[1]-عبد الإله نعمت، مرجع سابق، ص88

[2]-عبد الإله نعمن، المرجع السابق، ص78-96

2201		من ح/ حساب جاري للعملاء (مسحوب عليهم)	X X	
		إلى حساب جاري (مستفيد)		X X
		قيد الإيداع بشيكات		

الحالة الثانية: بالنسبة للعملاء في فروع أخرى من نفس البنك ويكون الإيداع حسب القيد التالي[1]:

377		من ح/ الفروع (المسحوب عليهم)	X X	
	10	إلى ح/ حساب جاري للعملاء(مستفيد)		X X
		قيد الإيداع		

الحالة الثالثة: بالنسبة للعملاء لهم حسابات جارية في بنوك أخرى وذلك بالقيد التالي:

12		من ح/ البنك المراسل	X X	
	2201	إلى ح/ حسابات جارية للعملاء		X X

2-**2عمليات السحب**: وهي تشمل نوعين من عمليات السحب وهما:[2]

*عمليات السحب النقدي تكون وفق القيد التالي:

[1]-عبد الإله نعمت، مرجع سبق ذكره، ص96

[2]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص88

2201		من ح/ حسابات جارية للعملاء	X X	
	10	إلى ح/حساب جاري للعملاء(مستفيد)		X X
		قيد الإيداع		

*عمليات السحب بشيكات تكون وفق القيد التالي:

2201		من ح/ حسابات جارية للعملاء	X X	
	325	إلى ح/غرفة المقاصة		X X
		قيد سحب الشيكات		

2-**3 عمليات التحويل**: وهناك أنواع نذكر منها:

*التحويل من حساب جاري إلى آخر من نفس الفرق(المقاصة الداخلية)

2201		من ح/ حسابات جارية للعملاء	X X	
	2201	إلى ح/حساب جاري (مستفيد)		X X
	10	إلى حـ/العمولة		xxx
		قيد التحويل		

3-قسم المقاصة: la chambre de compensation

يقوم العملاء بإيداع يوميا العديد من الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى في المصارف التي يتعاملون بها ، والذي يقوم بهذه العملية هو قسم المقاصة وهي مكتب لدى البنك المركزي يلتقي فيه مندوبو البنوك وذلك لتبادل الشيكات.[1]

ويقوم قسم المقاصة بمجموعة من الوظائف والإجراءات وهي على النحو التالي:[2]

1 - استلام شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى وفرز هذه الشيكات وترتيبها .

2 - تعبئة نموذج تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة المعد لهذه الغاية ويتضمن هذا النموذج أسماء جميع البنوك في غرفة المقاصة، وبجانب كل اسم البنك عدد ومبالغ الشيكات المسحوبة عليه، بالإضافة إلى خانة تتضمن مبلغ الشيكات المستلمة منه.

3 - استلام نسخة ثانية من جدول تقديم الشيكات إلى غرفة المقاصة وتنظيم المستندات والإشعارات من واقع هذا الجدول تمهيدا لاستكمال إجراء القيود المحاسبية اللازمة وتكون المعالجة المحاسبية لغرفة المقاصة في القيود التالية:

1-لدى غرفة المقاصة:

12		من حـ/البنوك الدائنة	Xx	
	12	إلى حـــ/البنوك الدائنة		xx
		قيد تسديد الديون والحقوق		
110		من حـ/البنك المركزي	Xx	
	12	إلى حـــ/البنوك المدينة		xx

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 113

[2]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص116

		كرصيد الدوين		
12		من حـ/البنوك الدائنة	xx	
	110	إلى حـــ/البنك المركزي		xx
		قيد تسديد الحقوق		

2-لدى البنك المركزي:

12		من حـ/البنوك الدائنة	xx	
	325	إلى حـــ/غرفة المقاصة		xx
325		من حـ/ غرفة المقاصة	Xx	
	12	إلى حـــ/ البنوك الدائنة		xx

4-**قسم الودائع والتوفير**:من أهم وظائف قسم الودائع والتوفير هي:

- فتح حسابات بمختلف أنواعها (ودائع لأجل- ودائع توفير- ودائع بإشعار)
- قبول الودائع في هذه الحسابات نقد أو شيكات
- احتساب الودائع المدفوعة لهذه الحسابات
- تنفيذ عمليات الدفع والتسديد، القيام بالأعمال المحاسبية المترتبة على هذه الودائع المختلفة، وفيما يلي المعالجة المحاسبية للودائع لأجل والتوفير

4-1 ودائع لأجل:[1]

أ-عند إيداع الوديعة لأجل يكون القيد التالي مع احتساب فوائد عليها:

10		من حـ/الخزينة	xx	
	224	إلى حـــ/الودائع لأجل		xx
		قيد الإيداع النقدي		
6023		من حـ/ الفوائد	xx	
	224	إلى حـــ/ الودائع لأجل		xx
		قيد احتساب الفوائد		

ب-عند استحقاق الودائع لأجل:السحب نقدا يتم وفق القيد المحاسبي التالي:

224		من حـ/ الودائع لأجل	xx	
	10	إلى حـــ/ الخزينة		xx
		قيد السحب		

[1]-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، م01، عمان، 1998، ص136

التحويل إلى الحسابات الجارية للعملاء:

xx		من حـ/ الودائع لأجل	xx	
	xx	إلى حـــ/ الحسابات الجارية		xx
		قيد التحويل إلى الحسابات الجارية		

2-4 ودائع التوفير:

إن المعالجة المحاسبية لحسابات التوفير لا تختلف كثيرا عن حسابات الودائع لأجل وعليه فإن القيود المحاسبية لحسابات التوفير هي:[1]

أ-عند استلام الوديعة نقدا:

10		من حـ/الخزينة	xx	
	22013	إلى حسابات التوفير		xx
		قيد التوفير النقدي		
6023		من حـ/ الفوائد	xx	
	22013	إلى حـــسابات التوفير		xx
		قيد الفوائد		

[1]-عبد الإله نعمت، مرجع شبق ذكره، ص136

ب-عند استلام الوديعة بشيكات:

3202		من حـ/ شيكات برسم التحصيل	xx	
	22013	إلى حـ/ ودائع التوفير		xx
		قيد الإيداع بشيكات		

5-**قسم الكمبيالات " الأوراق النقدية":**

من أهم المستندات التي يمسكها قسم الأوراق التجارية هي:[1]

- كشوف الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل والمقدمة للتحصيل والمقدمة للتأمين
- كشف إرسالها للتحصيل بواسطة الفروع أو المراسلين
- كشف الحركة اليومية بالقسم
- الإشعارات المختلفة من استلام ، خصم، تحصيل، رفض
- دفاتر اليومية، الكمبيالات الواردة، الكمبيالات الصادرة
- دفتر أستاذ عملاء الأوراق التجارية
- سجلات الاستحقاق ، التحصيل، المسحوب عليهم.

***تحصيل الأوراق التجارية**:

المعالجة المحاسبية لعملية التحصيل

1-**استلام الكمبيالات للتحصيل:**

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص157

3203		من حـ/ الأوراق التجارية برسم التحصيل	xx	
	321	إلى حـــ/ مودعي الكمبيالات		xx
		قيد استلام الأوراق النقدية		

2-اقتطاع البنك لعمولات التحصيل يتحملها الزبون:[1]

2201		من حـ/ ح ج للعميل	xx	
	7029	إلى حـــ/ عمولات		xx
		قيد اقتطاع البنك لعمولات التحصيل		

3-إرسال الكمبيالات إلى الفروع للتحصيل (أو إلى المراسلين):

377		من حـ/ الفروع	Xx	
12		أو حـ/المراسلين	xx	
	3203	إلى حـــ/ الكمبيالات		xx
		قيد إرسال الأوراق التجارية إلى فروع التحصيل		

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص164

المطـــــلب الثاني: أعمال نهاية السنة في البنوك:

إن البنوك التجارية بصفتها وحدة اقتصادية تقدم الخدمات فإن الحساب الذي يضم جميع بنود إيراداته ومصروفاته يسمى حساب الأرباح والخسائر ، ونجد أن الحسابات الختامية في البنوك تتميز بأهمية كبيرة دون سائر القطاعات الأخرى لذلك أوجبت التشريعات على البنوك ضرورة إعداد الحسابات بسرعة وسوف نتناول هنا القوائم المالية الختامية وكيفية إعدادها.

الفرع الأول: التسويات الجردية

يسبق إعداد الحسابات الختامية والميزانية مرحلة هامة جدا تلي ميزان المراجعة وهي القيام بعملية التسويات الجردية، إن الفائدة من التسويات الجردية هي التوصل إلى تحديد نتيجة الأعمال بدقة وبشكل يمثل حقيقة ما أسفرت عنه العمليات الاقتصادية للبنك.

لذلك لابد من حصر جميع المصروفات ومقابلتها بجميع الإيرادات التي تخص الفترة وتقود العملية إلى تأشيرات مختلفة على بنود الميزانية إذ أننا على هذا الأساس نقوم بعملية الجرد والذي يقسم إلى : -جرد مادي phusical

جرد محاسبي accounting

*الجرد المادي هو حصر موجودات البنك وتقييمها وإجراء التسويات اللازمة بناء على المطابقة بين الرصيد الفعلي والدفتري.

*الجرد المحاسبي يتناول جميع الحسابات بالبنك وتطبيق قواعد الجرد الخاصة بكل حساب

الفرع الثاني: الحسابات الختامية final accounts

تتمثل الحسابات الختامية في حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي

1-2 حساب الأرباح والخسائر:[1] probit and lass

[1]-عبد الإله نعمت جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار الحنيف، عمان، 1996، ص278

يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل إلى ما في نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة ويضم عناصر المصروفات التي تحملها وكذلك عناصر الإيرادات التي حققها البنك نتيجة قيامه بنشاطه التجاري

1-عناصر الإيرادات في البنك التجاري: ويشمل ما يلي:[1]

أ* الفوائد الدائنة: نتيجة تقديم خدمات مصرفية لعملائه

ب* إيرادات الاستثمارات: ويشمل الجانب الأكبر منها أرباح الأسهم وفوائد السندات

ج* العمولات: وتتمثل في عوائد الخدمات المصرفية مثل: شراء وبيع الأوراق المالية

د* إيرادات أخرى متنوعة: مثل إيرادات بيع النقد الأجنبي وإيجارات تأجير الخزائن

2-عناصر المصروفات: وهي تشتل على ما يلي:

أ* الفوائد المدينة: يتحملها البنك مقابل قبول الودائع

ب* المصروفات الإدارية: وتشمل رواتب العاملين والأجور الأخرى والمكافآت وكذلك مصروفات أخرى مثل: الكهرباء، الهاتف، الفاكس

ج*اهتلاك الأصول الثابتة: عند شراء الاستثمارات يسجل البنك القيد التالي:

xx		من حـ/ الأصول الثابتة	xx	
	xx	إلى حـ/ الخزينة		xx

حيث يتم حساب اهتلاك الأصول الثابتة في العادة باستخدام حساب الذي يحمل على إيرادات البنك في آخر الفترة المالية وذلك وفق القيود التالية[2]:

[1]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص278-28-284

[2]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 287-28-284

1-حساب قسط الاهتلاك السنوي:

xx		من حـ/ مخصصات اهتلاكات الأصول الثابتة	xx	
	xx	إلى حـــ/ اهتلاكات الأصول الثابتة		xx

قيد التنازل: عادة تقوم البنوك بالتنازل عن أصولها المهتلكة وفقا للقيد التالي

xx		من حـ/ الخزينة	xx	
	xx	إلى حـــ/ إيرادات استثنائية		xx

والقيد إخراج الاستثمار (الأصل) من ذمة البنك يوكن على الشكل التالي:

Xx		من حـ/ اهتلاكات الأصول الثابتة	xx	
xx		من حـ/مصاريف استثنائية	xx	xx
	xx	إلى حـــ/ الأصول الثابتة		

وتجري نفس المعالجة المحاسبية بالنسبة لجميع المخصصات الأخرى على اختلاف أنواعها كمخصص نهاية الخدمة أو مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص هبوط أسعار الاستثمارات...وتكون المعالجة المحاسبية كالآتي:

أ*مؤونة اختيارية: وهي تخص كل من مؤونة الأخطار والخسائر ومؤونة الحقوق المشكوك فيها:

xx		من حـ/ مخصصات المؤونات	xx	
		إلى حـــ/مؤونة الأخطار		Xx
		إلى حـــ/ مؤونة الحقوق المشكوك فيها		xx

ب*مؤونة إجبارية: وهي على البنك أن يقوم بتشكيل هذه المؤونة وفق القيد التالي:

xx		من حـ/ مخصصات المؤونات	xx	
	xx	إلى حـــ/مؤونة قانونية		xx

ج* إلغاء المؤونة أو تخفيضها:في نهاية الدورة يقوم المحاسب بإعادة النظر في تشكيل المؤونة التي قام بتشكيلها ، فإما أن يلغي المؤونة أو يقوم بتخفيضها حسب الحالة ، وتكون وفق القيد التالي:

xx		من حـ/ مؤونة إجبارية قانونية	Xx	
xx		حـ/مؤونة الأخطار	Xx	
xx		حـــ/مؤونة الحقوق المشكوك فيها	xx	
	xx	إلى حـــ/استرجاع المؤونات واسترداد على المستحقات المهتلكة		Xx

ويتم إعداد حساب الأرباح والخسائر في البنوك على ثلاثة نماذج وهي كما يلي[1]:

النموذج الأول: هو عبارة عن حساب تفصيلي يخدم أغراض البنك

النموذج الثاني: هو نموذج مجدد ومرسوم سلفا من قبل البنك المركزي

النموذج الثالث: وهو محدد من قبل البنك المركزي يهدف النشر في الصحف المحلية والشكل الموالي يبين أحد من النماذج حساب الأرباح والخسائر.

الجدول رقم (04): النموذج الأول: غايات النشر

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية 12/31

المصروفات			**الإيرادات**		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		-الفوائد المدينة العمولات المدينة استهلاكات ومصاريف أخرى صافي الأرباح قبل الضرائب المصاريف الإدارية			الفوائد الذاتية العمولات الذاتية فرق العملية الأجنبية إيرادات أخرى صافي الخسائر
	ا	لمجموع			المجموع

المصدر: خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة (01) 1998، ص370

[1]-عبد الإله نعمت جعفر، مرجع سبق ذكره، ص284

2-**2 توزيع الأرباح والخسائر** : يتم إعداد هذا الحساب في نهاية العام للعرض على الهيئة العامة للمساهمين لإقراره، أما عن عناصر هذا الحساب فتتماشى مع أحكام قانون الشركات بسبب كون البنك شركة مساهمة عامة، حيث يحتوي هذا الحساب على صافي الأرباح للسنة المالية وأرباح سنوات سابقة ويكون دائن والجانب المدين يحتوي على الحسابات التالية[1] :

- احتياطي إجباري أو قانوني بنسبة 10% من الأرباح الصافية
- احتياطي اختياري نسبته لا تزيد عن 20 %من الأرباح الصافية
- مخصص ضريبة الدخل بنسبة 35% من الربح الخاضع للضريبة
- مخصص رسوم الجامعات 1% من الأرباح المعدة للتوزيع
- مخصص المكافآة بنسبة لا تزيد عن 10 %من الأرباح المعدة للتوزيع
- أرباح معدة للتوزيع على المساهمين
- أرباح محولة للسنة القادمة

ويبين الشكل نموذجا لهذا الحساب

الجدول رقم (05): حساب توزيع الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31/ن

سنة سابقة	سنة حالية	البيـــــان	سنة سابقة	سنة حالية	البيان
		احتياطي قانوني احتياطي اختياري مخصص الضرائب احتياطات أخرى			صافي الأرباح قبل الضرائب أرباح مدورة(مرحلة)

[1]-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة (01) 1998، ص137

		مكافآت رسوم إضافية أرباح مقترحة للتوزيع أرباح محمولة للعام القادم			من العام السابق

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص372

3-2 الميزانية العامة balance sheet:[1]

الجدول رقم (06): الميزانية العمومية في 12/31/ن

الموجودات		المطلوبات	
سنة حالية	البيان	سنة حالية	البيان
	نقد في البنوك والصندوق محفظة الأوراق المالية الاستثمارات والأوراق المالية أوراق تجارية مخصومة حسابات جارية مخصومة حسابات جارية مدينة سلف وقروض أصول ثابتة أصول أخرى الحسابات النظامية التزامات العملاء مقابل اعتمادات مستندية		حسابات جارية وودائع تحت الطلب ودائع التوفير ودائع لأجل ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة تأمينات نقدية مخصصات مختلفة مطلوبات أخرى رأس مال مدفوع احتياطات مختلفة وأرباح الحسابات النظامية تعهدات البنك مقابل اعتمادات مستندية

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص374

	التزامات مقابل كفالات التزامات أخرى		تعهدات مقابل كفالات تعهدات أخرى
	المجموع		المجموع

ويمكن أن نلاحظ ما يلي بالنسبة للعناصر الواردة في الميزانية

أولا: بالنسبة لجانب الخصوم : يبين جانب الخصوم مصادر الأموال المتاحة للبنك التجاري ويمكن أن نميز في هذه المصادر ما يلي:

1 1 **المصادر الداخلية للأموال** : وتتمثل هذه المصادر في حقوق الملكية متمثلة في رأس المال المدفوع للاحتياطات المختلفة وعادة تمثل هذه المصادر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنك.

1 2 **المصادر الخارجية للأموال** : وتوفر هذه الأموال الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة وتتمثل هذه المصادر في :

- **الأموال المودعة من قبل الجمهور**
- القروض التي يحصل عليها البنك من البنك المركزي والبنوك
- إصدار سندات طويلة

ثانيا: بالنسبة لجانب الأصول : يعبر هذا الجانب عن الاستخدامات المختلفة للأموال المستثمرة في البنك التجاري وهي تشغل بحسب أهميتها وهي كما يلي: النقدية بالخزينة ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى

الأوراق التجارية والأوراق المالية والحسابات الجارية المدينة

الأصول الثابتة للبنك

ويتم ترتيبها حسب سهولة تحويلها للنقدية وذلك نظرا للأهمية بالنسبة لعامل السيولة في البنوك التجارية وكما سبق وأن ذكرنا أن القروض تمثل الجانب الأكبر أو الوجه الأساسي لاستخدام أموال البنك التجاري.

وتمثل الفوائد أيضا التي تحصل عليها البنك في جانب الخصوم وذلك لتحصيل اعتمادات مفتوحة وفي جانب الأموال التزامات العملاء تظهر الاعتمادات أو خطابات الضمان.[1]

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك:

حتى يتم التأكد من سلامة الحسابات وصحة البيانات يجب أن يكون هناك رقابة البنوك من أجل حماية أموال المودعين والمساهمين ومن أجل تحقيق الرقابة الداخلية في البنوك لابد من وجود نظام إداري كفء ونظام محاسبي سليم يستند كل منهما إلى مبادئ تحكم الرقابة الداخلية.

الفرع الأول: الرقابة الداخلية internal control

ونعني بالرقابة الداخلية الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزامات بالسياسات الإدارية المرسومة أي الرقابة الداخلية تشمل عمليات الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات بالإضافة إلى الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة المحاسبية.

الفرع الثاني: التدقيق الداخلي[2]

يعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء المالية أو الإدارية، والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات العامة بما

[1]-أميرة إبراهيم عثمان ومحمود السيد سليمان، أنظمة المحاسبة، مطبعة الانتصار، مصر، 2000، ص98

[2]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص436-437

يتوافق مع السياسات العامة للبنك.

ويقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الذي يعمل البنك من خلاله، ولكي يحقق التدقيق الداخلي ما تم ذكره فإنه يقوم بما يلي:[1]

1-مراجعة ما تم تنفيذه للتأكد من مطابقة السياسات والخطط والإجراءات والقوانين

2-مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك

3-مراجعة نتائج البرامج والخطط والعمليات المنفذة

4-مراجعة النظام المحاسبي وأنظمة الضبط الداخلي للتأكد من تنفيذ كافة الضوابط المحاسبية

5-فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء كان متعلقا بالعمليات ،الحسابات ، الأرصدة، ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر.

6-التأكد من صحة ودقة المعلومات المثبتة في دفاتر البنك وسجلاته وتحليلها للتأكد من ملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها.

[1]-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص437

خلاصـــــة:

إن العمليات المحاسبية التي تتم خلال الأقسام ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة وذلك لأهمية كل قسم من هذه الأقسام ، فنجد أن قسم الصندوق يعتبر القسم الأساسي في البنك لأنه بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه، وقسم الودائع مع الأقسام الأكثر تعاملا مع العملاء، ونجد أن كل هذه الأقسام يجب عليها أن تنصب في قسم واحد هو قسم المحاسبة العامة الذي يعتبر همزة وصل لكل الأقسام في البنك، ويجب على البنك أن يقوم بإعداد قوائمه المالية وحساباته الختامية في نهاية كل دورة من أجل تحديد نتيجة أعماله ولتحقيق كل هذا لابد من وجود نظام محاسبي يؤدي وظائفه بكفاءة.

الفهرس

مقدمة عامة.....أ-ه

الفصل الأول: أعمال البنوك.....

مقدمة الفصل..... 01

المبحث الأول: ماهية البنوك..... 02

المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها..... 02

المطلب الثاني: وظائف البنوك وخصائصها..... 05

المطلب الثالث: أهداف البنوك وأهميتها..... 08

المبحث الثاني: الحسابات البنكية وعمليات الائتمان..... 09

المطلب الأول: الحسابات البنكية. 09

المطلب الثاني: عمليات الائتمان..... 13

المطلب الثالث: الخدمات البنكية..... 16

المبحث الثالث: النظام البنكي..... 17

المطلب الأول: مفهوم وخصائص النظام البنكي..... 17

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري..... 19

المطلب الثالث: هيكل النظام البنكي الجزائري..... 21

خلاصة الفصل..... 27

الفصل الثاني محاسبة البنوك.....

مقدمة الفصل..... 28

المبحث الأول: محاسبة البنوك..... 29

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي..... 29

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي وأهدافه..... 30

المطلب الثالث: عناصر النظام المحاسبي وأركانه..... 33

المطلب الرابع: مبادئ النظام المحاسبي. 36

المبحث الثاني: مكانة المحاسبة في البنوك..... 38

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة في البنوك. 39

المطلب الثاني: أهداف محاسبة البنوك..... 42

المطلب الثالث: الدفاتر المحاسبية المستعملة في البنوك..... 43

المطلب الرابع: مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك. 47

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية في البنوك..... 50

المطلب الأول: الإثبات المحاسبي لأقسام البنوك..... 50

المطلب الثاني: أعمال نهاية السنة في البنوك..... 61

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك..... 69

خلاصة الفصل 71

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة بنك BADR)وكالة سيدي لخضر-مستغانم

مقدمة الفصل..... 72

المبحث الأول: تقديم البنك..... 73

المطلب الأول: مفهوم البنك..... 73

المطلب الثاني: وظائف البنك وأهدافه..... 73

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك..... 75

المبحث الثاني: تقديم وكالة BADR مستغانم..... 76

المطلب الأول: تعريف الوكالة. 76

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة..... 77

المطلب الثالث: أعمال الوكالة..... 78

المبحث الثالث: قسم المحاسبة في الوكالة..... 79

المطلب الأول: تعريف قسم المحاسبة..... 79

المطلب الثاني: الدفاتر المستخدمة في قسم المحاسبة..... 80

المطلب الثالث:إعداد القوائم المالية الخاصة بالوكالة في نهاية السنةالمالية.....81

خلاصة الفصل..... 90

الخاتمة العامة..... 91-

المراجع..... 94

الملخص:

عنوان المذكرة يتمحور حول دراسة أعمال البنك من المنظور المحاسبي ، تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة الجهاز المصرفي وإبراز أهمية النظام المحاسبي للبنوك ومدى كفاءته في تحديد المركز المالي للبنك وكذلك معرفة هيكل النظام البنكي الجزائري ... ،الدراسة الميدانية كانت على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة سيدي لخضر، مستغانم ، الهدف منها كيف يتم التسجيل المحاسبي في الوكالة ، والأداة المستخدمة والمعتمدة هي المنهج الوصفي التحليلي....، والاستنتاجات المستخلصة هي ان البنك مؤسس عمومية يقوم بقبول الودائع ثم القيام بإقراضها وفق أسس معينة والنظام المحاسبي ركيزة أساسية لتسجيل العمليات المالية....، أما التوصيات فيجب إعطاء الاهتمام الكبير للبنوك لما تتميز به من أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي ويجب تدعيم التعاون ما بين البنوك الجزائرية وفتح معاهد التكوين فيما يخص الأعمال البنكية والمحاسبة البنكية .

مقدمة الفصل الأول:

تعد المؤسسات التي تخلق النقود منشآت ائتمانية مالية ووسيلة مجال عملها سوق الائتمان أو السوق المالي, وهي تمثل البنوك بأنواعها, ونظرا لتمييز هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات المالية بأنها صانعة السيولة, فإنها تحصل على مكانة هامة في الهيكل الائتماني في النظم الاقتصادية المعاصرة, لما تؤديه من دور هام وفعال في توجيه العمليات المصرفية في الدولة فهي تشكل الإطار الحركي للاقتصاد من خلال تقديم خدمات تجارية تتمثل في العمليات المتعلقة بالديون والقروض,فهي وسيط بين طالبي وعارضي رأس المال, والمهمة الأساسية لهذه الوساطة المالية هي تدبير الأموال اللازمة لأصحاب العجز المالي, كما أنها فضاء أمام أص حاب الفائض المالي لتوظيف فوائضهم, مما ينجم عن هذه العمليات مخاطر عديدة على البنك تجنبها.

لقد أصبت الحاجة للبنوك ضرورة فعلية وهذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية, والعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ضمن إطار الوسط المالي والمصرفي.

وحتى نلقي بالضوء على مختلف هذه النقاط تطرقت في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: ماهية البنوك.

المبحث الثاني: الحسابات البنكية وعمليات الائتمان.

المبحث الثالث: النظام البنكي.

المبحث الأول: ماهية البنوك.

تعتبر البنوك المؤسسات التي ترتكز عملياتها الأساسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور بغرض إقراضها للآخرين.

المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها.

الفرع الأول:

أ- المفهوم اللغوي: إن كلمة "بنك" بالفرنسية " Banque"والانكليزية " Bank" مشتقة لغويا من كلمة" BANCA " باللاتينية وكلمة " BANCO "بالإيطالية,وهي تعني في كلا ال حالتين الطاولة,وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة, حيث عليها كان الصاغة والصيارفة خاصة في إيطاليا يمارسون عملهم المتمثل في الاتجار بالنقود بالجلوس على الطاولات في الموانئ والأماكن العامة, ثم تطور المعنى بعد ذلك ليقصد بتلك الكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث, وأصبت هذه الكلمة مستعملة في معظم اللغات.

ب- المفهوم الاقتصادي للبنك: فهو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة, يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب.

إذن فالبنك: وسيط مالي يمارس نشاطه من خلال النشاط البنكي الذي يفترض وجود طرفين, والهدف هو تقديم الخدمة لهما, والمقابل هو تحقيق أرباح هذه الوساطة أو الخدمة [1].

[1]الدكتور سليمان ناصر, التقنيات البنكية وعمليات الائتمان, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 2012 ص9

الفرع الثاني: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك إلى خمسة أنواع بشكل عام:

البنوك المركزية:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول, وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي, ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد. ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة, حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة, فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة, كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة.

البنوك التجارية:

في مؤسسات ائتمانية متخصصة يقوم نشاطها أساسا على تلقي ودائع الأفراد والمنشآت القابلة للسحب بالشيكات والتعامل في الائتمان قصير الأجل في المعتاد.

يعتمد البنك التجاري أساسا على الأموال المودعة فيه بواسطة عملائه فهو يستخدم أموال الغير, فالبنوك التجارية تعتبر مشروعات رأسمالية, هدفها ال حصول عل أكبر ربح ممكن بأقل التكاليف الممكنة, وهي عادة ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة ويتمثل الدور الحالي للبنوك في تجميع المدخرات فضلا عن طر ح نقود الودائع وتوسعها في عمليات الإقراض والتمويل مما تساهم في اتجاهات السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

بنوك الاستثمار:

جاءت هذه البنوك لتدارك الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة, لذلك وجدت بنوك الاستثمار والتي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب

متى شاء المودع, فهي تعتمد في إقراضها للغير على رأس ماله بالدرجة الأولى, وعلى الودائع لأجل.[1]

منشآت الادخار أو التوفير: وهي تختص بتجميع مدخرات الأفراد التي تكون في الغالب مستقلة عند الطلب, وتأخذ شكل دفتر الادخار وقد تكون تلك المدخرات لأجل, وعندئذ تأخذ شكل سندات, وتقوم على إقراضها بآجال مختلفة.

بنوك الأعمال: هي بنوك ذات طبيعة خاصة, تقتصر على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى بإقراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ عليها.

ملخص لأنواع البنوك:

تصنيف البنوك

1 - حسب النشاط:

بنوك تعاونية – بنوك زراعية – بنوك مركزية – بنوك تجارية – بنوك صناعية – بنوك عقارية – بنوك شاملة – بنوك إسلامية – بنوك وصناديق التوفير – الو حدات المصرفية الخارجية – البنوك الإلكترونية.

2 - تصنيف البنوك سب علاقتها بالدولة:

بنوك خاصة – البنوك مختلطة – بنوك عامة.

3 - **تصنيف البنوك سب شكل الملكية**:

بنوك خاصة – البنوك المساهمة – البنوك التعاونية.

الدكتور الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, طبعة 2007 ص11

الدكتور وجدي ممود سين, اقتصاديات ص03 النقود والبنوك كلية التجارة, جامعة المنصورة 2002 ص145

4 - تصنيف البنوك سب الشكل:

5 - البنوك الوطنية – البنوك الأجنبية – البنوك الإقليمية – البنوك العالمية.

المطلب الثاني: وظائف البنوك وخصائصها

الفرع الأول: وظائف البنوك.

أ - وظائف البنوك التجارية: ترتكز عمليات البنك في قبول الودائع ومن ثم إعادة استثمار هذه الودائع بشتى أنواع ومجالات الاستثمار المختلفة, وبشكل عام تمارس البنوك التجارية جميع الأعمال التجارية المعتادة للبنوك لحسابها أو لحساب الغير ومن هذه الوظائف نجد:

أ-1- وظائف كلاسيكية:

- قبول ودائع العملات النقدية بأنواعها الجارية والثابتة.
- منح التسهيلات بأنواعها
- قطع (خصم) الكمبيالات والحوالات.
- التسليف على مستندات الشحن
- التسليف لقاء رهن البضاعة والأسهم والسندات
- إصدار خطابات الضمان لمنفعة شخص ثابت
- فتح الاعتمادات المستندية.
- شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب شخص ثالث
- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية وشيكات المسافرين
- توفير الخزائن الخاصة (صناديق الإيداع) لحفظ الممتلكات الثمينة.

- الإقراض والتسليف لتمويل شراء المكائن والمعدات المتعلقة بالمشروعات الغالية.
- المساهمة في القروض للبنوك العربية والدولية ذات الطبيعة التجارية.
- الإقراض لتمويل المشروعات الخاصة بالنقل البري والجوي والبحري والنهري.
- المساهمة في خطط التنمية القومية.[1]

أ-2- وظائف حديثة:

- إدارة الأعمال والممتلكات وتقديم استشارات اقتصادية ومالية,
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.
- تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل, خدمات البطاقة الائتمانية.
- تحصيل الفواتير من خلال حسابات(الكهرباء-الغاز).
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

[1] الدكتور جميل البديري, البنوك, عمان, مؤسسة الوراق, الطبعة الأولى 2003 ص 16-17

الفرع الثاني: خصائص البنوك:

أ - الخصائص المميزة للبنوك المتخصصة:

تقوم البنوك المتخصصة بعملية الائتمان, متوسط وطويل الأجل. في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات ائتمانية من نوع خاص كما هو ال حل بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال. وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة إلى مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطات ومخصصات البنك) وموارد غير ذاتية (خارجية) ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار السندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة, والجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الصول على الموارد الخارجية من الكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي وذلك لضيق الأسواق المالية في تلك الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.

ب - الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

ت - إن الخاصية الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان, وإضافة إلى تسمية النقود نقودا دفترية أي نقود وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية(رأس المال المدفوع واحتياطات ومخصصات البنك مع ملا حظة إن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة على الأربا ح لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك).[1]

[1] الدكتور ممد عبد الفتا الصرف,إدارة البنوك, دار المنهج لنشر والتوزيع ص 5

المطلب الثالث: أهداف وأهمية البنوك

الفرع الأول: أهداف البنوك:

يهدف النشاط المالي في البنك إلى:

الربحية: تسعى إدارة المصارف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصاب المصارف, بحيث المعيار الأساسي هم حجم الأرباح الذي تريد الإدارة تحقيقه' فإذا حققت الإدارة أربا حا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفء من غيرها.

وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه.

السيولة: تعني السيولة في المصارف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات الائتمان, وهذا مفاده أنه على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي ل حظة, فالمصارف لا تستطيع كبقية منشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة من عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين, ويدفعهم فجأة لس حب ودائعهم مما قد يعرض المصرف إلى أن يصب ح في حالة التوقف عن الدفع والوفاء وبالتالي إمكانية إعلان إفلاسه.

الأمانة: لا يمكن للمصارف استيعاب خسائر تزيد على رأس المال فأي خسارة من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين, وبالتالي إفلاس المصرف, لذلك تسعى المصارف بشدة إلى توفير أكبر قدرة من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

النمو: يتبين هذا الهدف من خلال تعظيم نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة ويتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد, واستقطاب عملاء متميزين, والتقييم المستمر لأداء سياسة البنوك في ميدان المنافسة.

الحصة السوقية: تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي فلا يمكن إنجاز الأهداف الإستراتيجية للبنك دن إستراتيجية فعال للسوق.

الفرع الثاني: أهمية البنوك:

من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات مميزة لتضمن البقاء والنمو والاستمرار وت حقيق الأربا ح وتعزيز المراكز التنافسية لها, ووسيلة إلى تأدية هذه الخدمة في م حاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل باعتبار أن جذب زبون جديد إنما يعتبر ربحا في حد ذاته.

المبحث الثاني: التقنيات البنكية وعمليات الائتمان

في الوساطة المالية أو العلاقات المالية غير المباشرة نجد أن البنك يقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي الذين يحتفظون لديه بودائع, وأصحاب العجز المالي الذين يستفيدون من التسهيلات البنكية على شكل قروض وتمويلات, وفي كلتا الحالتين يحتاج البنك عادة إلى فتح حساب للتعامل مع أصحاب الفائض أو العجز, إذن هو الشكل المجسد للوساطة المالية.

المطلب الأول: الحسابات البنكية

الفرع الأول: تعريف الحساب: هو عبارة عن رقم أو رمز تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه أثناء قيام علاقة بينه وبين البنك.

ومن الناحية العملية أو القانونية هو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص (الطبيعي أو المعنوي) الذي يفتح لصالحه, لتنظم بها العمليات المالية بينهما, سواء كانت سحبا أم إيداعا أم عمليات أخرى.

الفرع الثاني: أنواع الحسابات

هناك أنواع عديدة من ال حسابات البنكية, وقد تختلف حسب الأنظمة المعمول بها من دولة لأخرى, لكن هناك أنواع رئيسية شائعة الاستعمال ومشتركة في لتطبيق بين الدول والمجتمعات أهمها:

1 - حسابات تحت الطلب أو الاطلاع (compte à vue):

هو حساب بدون أجل تتم فيع العمليات (سحب – إيداع) دون قيد أو شرط. وكل عمليات الحسب من هذا الحساب لا تتم إلا بواسطة الشيك.

ويفتح هذا ال حساب للأشخاص الطبيعيين مثل الطلبة أو الموظفين, ومن خصائصه الأساسية أن يكون رصيده دائما دائنا, أي لا يمكن الس حب من هذا الحساب إلا في حالة وجود رصيد.

2 - الحساب الجاري:(compte courant)

له نفس خصائص حساب الشيكات ولكن يختلف عنه في إمكانية كون رصيده مدينا, أي أن البنك يسم ح لصا حبه بالسحب ولو في حالة عدم وجود أو كفاية الرصيد, ب حيث تحسب فائدة على الرصيد المدين حسب مبلغه ومدته, لذلك فهو يفتح عادة للأشخاص المعنويين مثل: الشركات.

3 - حساب التوفير أو الادخار:(compte d'épargne)

هو حساب لا يتطلب استعمال الشيكات, بل إن كل عمليات السحب أو الإيداع تسجل في دفتر خاص يسلم لصا حب الحساب عند فتحه, لذلك يسمى الدفتر, وهو مثل حساب الشيكات, لا يمكن أن يكون مدينا, ولكنه في نفس الوقت يمكن أن يستفيد صا حبه من فائدة على الرصيد الدائن ومدته.

4 - الحساب لأجل: (compte à terme)

وهو الحساب الذي تحكمه بعض الشروط أهمها أن الأموال تودع لفترة معينة وم حددة مسبقا, ولا يمكن لصا حبها التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة وهذا التجميد للأموال تقابله استفادة صاحبها من فائدة حسب هذه المدة.

الفرع الثالث: وسائل الدفع les moyens de paiements

إن وسيلة الدفع هي تلك الأداة التي ت حظى بالقبول العام, وتلعب دورا هاما في تسهيل تبادل السلع والخدمات, وكذلك تسديد الديون والالتزامات وقد كانت هذه الوسيلة تتمثل أساسا في النقود القانونية, لكن مع تطور الزمن وجدت وسائل أخرى مثل الأوراق التجارية وبعض أنواع السندات وأهم الأدوات التي تعتبر وسائل دفع هي:

1 - الشيك: Le cheque وهو أكثر وسائل الدفع انتشارا إلى جانب النقود الورقية, ويتمثل أمرا مكتوبا على وثيقة من شخص يسمى السا حب (وهو صا حب الحساب) إلى شخص يسمى المسحوب عليه (البنك), بدفع مبلغ من المال فورا, أو عند الاطلاع على شخص ثالث يسمى المستفيد, وقد يكون هذا المستفيد شخصا معروفا أي مكتوب اسمه في الشيك, وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك مررا لحامله.[1]

2 - السفتجة أو الكمبيالة: La traite/ La lettre de change

السفتجة أو الكمبيالة هي ورقة تجارية ثلاثية الأطراف, فهي تمثل أمرا بالدفع لمبلغ من المال في تاريخ است حقاق معين من شخص يسمى السا حب, إلى شخص ثان يسمى المسحوب عليه, لفائدة شخص ثالث يسمى بالمستفيد, وتعتبر السفتجة وسيلة دفع لأنه إذا كان للشخص الأول دين على الشخص الثاني, وكان الشخص الثالث دين على الشخص الأول, فإن تحرير السفتجة يعني أمرا من الشخص الأول للثاني بأداء هذا الدين إلى الشخص الثالث, وتاريخ السفتجة لا يتعدى في الغالب ثلاثة أشهر من تاريخ التحرير.

[1] الدكتور سليمان ناصر, التقنيات البنكية وعمليات الائتمان, المطبوعات الجامعية 2012 ص 13-14-18

3 - السند الإذني أو السند لأمر Billet à ordre

السند الاذني هو ورقة تجارية تمثل تعهدا من الشخص الم حرر لهذه الورقة بدفع مبلغ من المال في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق ولهذه الورقة, إلى شخص ثان هو المستفيد, وهنا نجد أن السند الاذني يختلف عن السفتجة في كونه ثنائي الأطراف. وينشأ السند الاذني عادة عن معاملة تجارية أو قرض بين الطرفين, ويمكن خصمه قبل تاريخ الاستحقاق مثل السفتجة, كما يعتبر وسيلة دفع حيث يمكن تداوله عن طريق التظهير أيضا.

4 - سند الصندوق Bon de caisse

هو في الأصل وديعة لشخص لدى البنك, أو موقوف من هذا الشخص لذلك البنك, لذلك يمنح له البنك وثيقة يعترف فيها بهذا القرض, ويتعهد فيه بتسديده مع الفائدة في تاريخ معين هو عادة سنة ك حد أقصى وهو تاريخ استحقاق السند, ويمكن أن يكون هذا السند اسميا أو لحامله, وهو يعتبر وسيلة دفع لأن صا حب السند أو حامله يمكنه تظهيره إلى الغير, كما يمكنه خصمه قبل تاريخ الاستحقاق لدى البنك.

5 - البطاقة البنكية: هي بطاقات شخصية صغيرة تصدرها بنوك أو مؤسسات تمويل دولية, وتمنحها لأشخاص لديهم حسابات مصرفيه مستمرة (حساب الشيكات أو الحساب الجاري), وكل بطاقة تحمل اسم الزبون وعنوانه ورقم البطاقة, ويستطيع حاملها تسديد قيمة مشترياته الجارية بها إلى حد معين دون أن يضطر إلى دفع نقود أو تحرير شيك, كما يمكنه أن يسحب بها نقودا من البنك أو من جهاز الصراف الآلي.

تصدر البطاقة مؤسسات عالمية تسمى البطاقة باسمها, قد تكون كمؤسسة مالية وبنك مثل: أمريكا اكسبرس American express , وقد تكون مؤسسة صا حبة الترخيص أو الامتياز وليست مؤسسة مصرفية مثل فيزا VISA التي تمنح الترخيص لبنوك متعددة لإصدار البطاقة باسمها لكن وفق الشروط التي يضعها البنك وفي كل الحالات مقابل رسم

مبدئي ورسم اشتراك سنوي, وهناك أنواع أخرى كثيرة منها حاليا مثل: Master card و Euro card و Diner's club .

6 - البطاقات الذكية:

وهي تشبه البطاقات المصرفية من حيث الاستعمال والرصيد الدائن (Smart card) حيث تحتوي على شريط مغناطيسي تخزن فيه كمية أو مبلغ النقود التي يملكها صا حب البطاقة في رصيده, وبعد استعمالها في كل عملية شراء تمرر هذه البطاقة على آلة خاصة لتنقص مبلغ العملية من كمية النقود المخزنة على ذلك الشريط إلى أن تنتهي هذه الكمية أو المبلغ, وتصدرها المحلات والشركات الكبرى عادة, وأيضا بعض البنوك.

كما تعرف بأنها بطاقة بلاستيكية تحتوي على معالج صغير جدا وتستخدم في تخزين النقود لشراء السلع والخدمات, سواء في نقاط البيع التقليدية بشرط وجود قارئ إلكتروني مناسب للبطاقة أو عبر الانترنت, وتحتوي البطاقة على مقدار م حدد القيمة سلفا من النقد الرقمي يتناقص مع الاستخدام في عمليات الشراء المختلفة.

المطلب الثاني: عمليات الائتمان

التقسيم الرئيسي للائتمان يكون عادة حسب مدته أو أجل انقضائه terme, حيث ينقسم إلى ائتمان قصير أو متوسط أو طويل الأجل.

الفرع الأول: الائتمان قصير الأجل

ويمنح في معظم صوره على شكل اعتماد, وسوف نركز دراستنا حول هذه الصيغ على الأكثر استعمالا منها في البنوك التجارية, لأن صيغ الائتمان المصرفي عديدة ومتنوعة خاصة منها قصيرة الأجل, ففي فرنسا مثلا وإلى غاية الثمانينات من القرن الماضي كان يوجد بها حوالي 160 شكلا من أشكال الائتمان تطبقها البنوك والمؤسسات المالية, 23,7 % منها عبارة عن صيغ ائتمان قصير الأجل, أي حوالي 38 صيغة ويمكن تقسيمه كما يلي:

1 - اعتمادات الصندوق: Les crédits de caisse

وتسمى أيضا اعتمادات الخزينة Les crédits de trésorerie, وهي تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمؤسسات التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات الجارية عن دفع النفقات الجارية, وتستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية نفقات الاستغلال كتمويل المخزونات, وتسديد فواتير الكهرباء, والهاتف والأجور وبعض أنواع الضرائب.

2 - اعتمادات تحريك الحقوق التجارية: هي العمليات التي تسم ح للمؤسسة بتحريك ديونها المستحقة على العملاء أو جزء منها, والتي تكون ممثلة على شكل أوراق تجارية أو بإثباتات أخرى, وهذا الت حريك يعني تحويل هذه الديون إلى سيولة إما بخصم هذه الأوراق لدى البنوك, أو بيع الديون إلى مؤسسات مالية متخصصة, وهناك ثلاث طرق أساسية تسم ح للمؤسسة بتحريك ديونها وهي الخصم L'escompte, طريقة Dailly , طريقة L'affacturage.

3 - الاعتمادات على البضائع: المؤسسات التي ت حتاج إلى أموال لتمويل مخزونها تستطيع أن تطلب اعتمادا من البنك الذي تتعامل معه إذا كانت لديها كمية من البضائع تستعملها كرهن مقابل الحصول على هذه الاعتمادات.

4 - الاعتماد بالإمضاء: يعني أن البنك يتدخل ليس بالإقراض المباشر أو بوضع الأموال تحت تصرف المؤسسة أو العميل, وإنما بتقديم ضمانة للمؤسسة على شكل توقيع.

5 - الاعتمادات للأفراد: تمنح للأشخاص الطبيعية الذي يحتاجون إلى أموال تحت أي ف من الظروف ،وذلك لمواجهة الصعوبات المؤقتة التي قد تعترض الصندوق الخاص للفرد أو لدفع مصاريف استثنائية (زواج، أعباء، غرامات مالية) على بعض السلع الاستهلاكية (ثلاجة، آلة غسيل) وهنا يلجأ الفرد إلى البنك لطلب المساعدة، والبنك لا يقدم هذا النوع من الاعتمادات عادة إلا لذوي الدخل الثابت.

الفرع الثاني: الإئتمان متوسط الأجل:

وهو الائتمان الذي تتراوح مدته بين سنتين وسبع سنوات كحد أقصى، ويوجه أساسا لتمويل شراء الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصورة عامة، وهو بالتالي تمويل استثماري لا تشغيلي، لذلك يجب أن نفرق بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

أ-قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتحريك: وهي القروض التي لا يمكن للبنك تحريكها أو تحويلها إلى سيولة عند الحاجة لأنها غير مضمونة بأوراق، وذلك بخصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، وهنا تبرز مخاطر تجميد الأموال واحتمالات عدم السداد التي قد تنتج عن التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المركز المالي للعميل المقترض، وبالتالي هناك خطر أزمة السيولة قائم بشكل كبير، لذا يجب على البنك أن يدرس هذا النوع من القروض جيدا قبل الموافقة على منحها ، وأن يحسن برمجة تسديدها بشكل لا يهدد بأزمة سيولة[1]

ب-قروض متوسطة الأجل قابلة للتحريك: وهي القروض التي تربط بأوراق متوسطة الأجل قابلة للتحريك، mobilisation ، أي إمكانية إعادة السيولة لهذه القروض بخصم هذه الأوراق لدى مؤسسة مالية متخصصة وتقوم هذه الأخيرة بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، أو يلجأ البنك عند الخصم إلى البنك المركزي مباشرة، ويلاحظ في هذا النوع أنه أقل خطورة لأنه يجنب البنك خطر تجميد الأموال والوقوع في أزمة سيولة .

الفرع الثالث: الائتمان طويل الأجل

وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن سبع سنوات ، ويمكن أن تصل إلى عشرين سنة ويوجه إلى تمويل الاستثمارات الدائمة مثل الحصول على عقارات سواء أراضي أو مباني بمختلف أشكالها المهنية

[1]-الدكتور سليمان ناصرن مرجع سبق ذكره، ص 38-40-48

ونظرا لطبيعة هذه القروض التي تتميز بضخامتها وطول مدتها ، فقد وجدت مؤسسات مالية متخصصة بهذا النوع من الائتمان وهي عادة بنوك الاستثمار ، وهي تعتمد على مصادر إدخارية طويلة الأجل (ممثلة عادة في السندات) وعلى رأس مالها الكبير نسبيا ، وهي تتعامل مباشرة مع المستفيد دون توسط بنك أولي متحملة بذلك كافة المخاطر، والتي تعتمد في مواجهتها على الرهن الرسمي (العقاري) بالدرجة الأولى، إضافة إلى الكفالة والرهن الحيازي، وأحيانا الكفالة المصرفية، أما الفائدة فتحددها السلطة المالية عادة، وأما المستفيدون من هذا الائتمان فهم المنشآت العامة والخاصة ، والتمويل عادة 70% من مبلغ المشروع.[1]

المطلب الثالث: الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية

يمكن إجمال الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية بشكل عام فيما يلي:

- فتح الحسابات الجارية وما يتعلق بها من إصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية، أو الحسابات الادخارية والاستثمارية.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- التحويلات الداخلية والخارجية.
- بيع وشراء العملات الأجنبية والمعادن الثمينة.
- عمليات الأوراق المالية، أي التعامل في بيع الأسهم والسندات لصالح البنك أو العملاء
- تأجير الخزائن الحديدية: يقوم البنك بتحضير خزائن حديدية وتخصيصها للإيجار من طرف العملاء، بحيث يستعملونها في حفظ أوراقهم ومستنداتهم وممتلكاتهم الثمينة مثل المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، مقابل عمولة يدفعونها للبنك، ومن فوائدها الإستفادة

[1]-الدكتور سليمان ناصر، التقنيات البنكية، الجزائر 2012، ص49-50

من خدمة حفظ الأشياء الثمينة في ظل الأمان والسرية بالنسبة للعميل، وهي وسيلة لجذب العملاء بالنسبة للبنك

- إصدار خطابات الضمان
- فتح الاعتمادات المستندية
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية[1]

المبحث الثالث: النظام البنكي.

تتأثر التنظيمات الإدارية في البنوك التجارية بأنظمة البلد الذي تعمل في ظله هذه البنوك وفيما إذا هذا النظام يسمح بالتفريج أولا يسمح بذلك.

المطلب الأول: مفهوم النظام البنكي وخصائصه.

الفرع الأول: مفهوم النظام البنكي : النظام المصرفي والمالي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المعلقة بمنح الائتمان, وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية(البنك المركزي والخزينة العامة)

ويقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد, ويطلق عليها أحيانا الجهاز المصرفي.

الفرع الثاني: خصائص النظام البنكي.

من أهم الخصائص المميزة للنظام المصرفي نذكر:

أ - هيكل النظام المصرفي: توجد أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي أهمها:

[1] - الدكتور سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الجزائر ، 2012ن ص25

1 - المصرف ذو المكتب الواحد: وهو مستقل بإرادته, ولا يسيطر على ملكية رأس ماله ولا يسيره مصرف آخر, ولا يسيطر على ملكية مصرف آخر.

2 - المصرف ذو الفروع المتعددة: ويؤدي خدماته في أكثر من محل أو مكتب وتؤلف كل الفروع كيانا قانونيا واحدا, يشرف عليها المكتب الرئيسي.

3 - مجموعة المصارف: وتتألف من مجموعة المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة وقد تكون هذه المصارف ذات المكتب الواحد, أو ذات فروع متعددة.

4 - سلسلة المصارف: وهي تشبع مجموعة المصارف, فيما عدا يتعلق بالملكية.

ب - حجم المصرف وفروعه: من أهم مقاييس حجم المصرف: موجودات المصرف, أو حجم قروضه للغير, أو حجم القروض والاستثمارات معا, أو مقدار رأس ماله, أو حجم الودائع. ويعتبر المقياس الأهم بالنسبة للبنوك التجارية هو حجم الودائع, أما بالنسبة للبنوك المتخصصة هو حجم رأس المال المملوك. [1]

أما فروع الصرف فأهميتها واضحة أي يمكن الاستدلال على مدى توفر الخدمات المصرفية في بلد ما بعدد المكاتب المصرفية فيها قياسا بعدد السكان, أو بدرجة النشاط الاقتصادي, ومستوى المواصلات والاتصالات والتسيير.

ث - ملكية المصارف:

ج - لقد نشأة المصارف بشكل فردي وعائلي, ثم تطورت إلى شركات مساهمة ثم عرفت مرحلة الاحتكار, والتركز والشركات القابضة, كل هذا يتعلق بالملكية الفردية للمصارف, وقد تنتزع الدولة هذه الملكية وتحيله إلى ملكية جماعية للشعب بأسره, أي نقل ملكية المنشأة بقوة القانون من ملكية فرد إلى ملكية دولة.

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس, جامعة مستغانم, حمو يامنة, بنوك وتأمينات, سنة 2010-2011, تحن إشراف الأستاذ مخفي أمين.

د- اندماج المصارف: إن اندماج المصارف بمصرف واحد له عدة مزايا أهمها التخصص في أداء العمليات المختلفة والمقننة, وتنويع القروض والاستثمارات وزيادة وتنويع الخدمات المقدمة للجمهور, فالسمعة والاعتزاز بالحجم الكبير الذي تسعى لتحقيقه كل المصارف بسبب رغبتها في جذب العملاء والظهور أمام الجمهور بمظهر القوة المالية يمكن أن يتحقق بهذا الاندماج.

ه- تأميم المصارف: ومن أهم مبررات التأميم المصرفي نجد:

*- عدم اكتراث المصارف لمتطلبات التنمية الاقتصادية عند توزيع استخدامات أموالها.

*- يساعد التأميم في تنظيم المصارف في مجموعات ثم في مصارف كبيرة تعمل على أسس الإنتاج الواسع مما يؤدي إلى خفض النفقات الإدارية ورفع مستوى الكفاءة.

*- المنافسة الشديدة بين المصارف بهدف تحقيق الربح العاجل, مما يؤدي إلى ضعف المكانة المالية لبعضها.

*- سيطرة رأس المال الأجنبي على عدد منها وتوجاه استخداماتها بما يلائم سياسة الممولين الأجانب.[1]

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري.

تعريف النظام البنكي الجزائري : الجهاز المصرفي الجزائري كغيره من المصارف الدولية يؤدي ما عليه في الحياة الاقتصادية, فبالإضافة إلى أنه إنشائي بناء فهو علاجي إصلاحي ,ويرتكز أساسا على البنك المركزي والبنوك التجارية في تحقيق الأهداف الاقتصادية, فهو يعد عصب الحياة الاقتصادية وأساس النهضة التنموية.

[1] مذكرة تخرج, حمو يامنة, مرجع سبق ذكره.

مراحل تطور النظام البنكي الجزائري:

المرحة الأولى: 1962-1970 (مراحل التأسيس).

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية, ولذا كانت هذه المرحة مرحلة تأميم للمؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر.

المرحلة الثانية:1970-1986 (مرحلة التخطيط المالي الاقتصادي)

في هذه المرحلة كان النظام المصرفي مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة, فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط, مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا, لذلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات, فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتعدية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها, مصدر هذه الموارد غالبا ما كان إصدار للنقود من طرف البنك المركزي, فاستيقظت الجزائر على مشاكل نقدية كبيرة, وبنوك تجهل وظيفتها الأصلية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق ابتداء من سنة 1986:

تعتبر فترة انتقالية من نظام إداري إلى نظام يستجيب إلى احتياجات نظام السوق حيث يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الاقتصادية.

تميزت هذه المرحلة بصدور نصوص قانونية أساسية تمهد وتقود التحول إلى اقتصاد السوق وهي:

- قانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك.
- قانون 88-16 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات.
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

وبعد صدور قانون النقد والقرض أصبحت البنوك مؤسسات ذات أسهم, كما حدثت تغيرات أخرى تمثلت في [1]

- إعادة البنك المركزي إلى حيويته بممارسة نشاطه على أكمل وجه.
- تطوير الوظيفة المالية للبنوك, جعلها تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني
- إنشاء لجنة مصرفية تراقب تطوير القوانين والتنظيمات التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية, والمعاينة على النقائص التي يتم ملاحظتها
- توسيع السوق النقدية أدى إلى فتح مجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية كصندوق التوفير والاحتياط, ومؤسسات الضمان الاجتماعي بصفتها مقرضة
- إنشاء بنك البركة على شكل شركة بين مجموعة البركة السعودي وبتك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري.

المطلب الثالث: هيكل النظام البنكي الجزائري

يتضمن النظام المصرفي في الجزائر حاليا دائرتين:

الدائرة الأولى: مصرفية مالية

وتشمل بنكا مركزيا وأربعة بنوك ودائع وبنكا متخصصا ونقصد بذلك

- البنك المركزي (BC) - بنوك الودائع(بنوك تجارية)
- البنك الوطني الجزائري (BNA) - القرض الشعبي الجزائري(CPA)
- بنك الجزائر الخارجي (BEA) - بنك التنمية المحلية (BDL)
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

[1] مذكرة تخرج, حمو يامنة, مرجع سبق ذكره.

الدائرة الاولى: (المصرفية- المالية)

أ - البنك المركزي (BC): يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة, وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب قانون رقم 62-144, وقد ورث البنك المركزي اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار, وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار, وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها, وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم, فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها, والبنك المركزي حسب تاريخ تأسيسه هو بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية, والسياسة الاقراضية, وهو أيضا بنك الحكومة.

ب - البنوك التجارية:

1 - البنك الوطني الجزائري(BNA):

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13-جوان 1966 وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة, وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس, القرض الصناعي والتجاري, البنك الوطني للصناعة والتجارة في إفريقيا, وبنك باريس وهولندا, وأخيرا مكتب" معسكر" للخصم, وتجدر الإشارة أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري (BNA) قد تم في تواريخ مختلفة, وباعتباره بنكا تجاريا فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد (RPI), والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

2 - القرض الشعبي الجزائري(CPA)

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966, وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر, وهد تأسس عل أنقاض الشعبي للجزائر ووهران , قسنطينة وعنابة

والصندوق الوطني المركزي للقرض الشعبي. ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مارسيليا للقرض, المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك, وأخيرا البنك المختلط(الجزائر- مصر), والقرض الشعبي الجزائري, مثل البنك الوطني الجزائري, يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا, ويقوم بمنح القروض القصيرة ابتداء من 1971, أصبح يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل أيضا وتبعا لمبدأ التخصص البنكي, فقد تكلف بنك القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي الفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة, وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة وتسليف قدماء المجاهدين.[1]

3 - بنك الجزائر الخارجي:5BDA)

تأسس بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 بموجب أمر 67-204 فهو بذلك ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي, وقد تم إنشاءه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض اليومي, الشركة العامة, قرض الشمل, البنك الصناعي للجزائر والمتوسط, بنك باركليز, ويمارس بنك الجزائر الخارجي كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع التجارية, وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية, فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم, كما تمتد النشاطات الاقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى, ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل: سوناطراك, شركات صناعية كيماوية وبترو كيماوية, وقطاعات اقتصادية على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.

4 - بنك التنمية المحلية (BDL):

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب الرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985, وهو آخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات, ذلك

[1] مذكرة تخرج, حمو يامنة, مرجع سبق ذكره.

لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ويقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية إضافة لخدماته للقطاع الخاص (قروض قصيرة ومتوسطة الأجل).

5 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

6 - تم تأسيسه في 13مارس1982, بمقتضى المرسوم 82-206 وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري, وهو بنك يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل, هدفها تكوين رأس المال الثابت, وفيما يخص الجانب الاقراضي لهذا البنك فهو يستطيع منح القروض لتمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية, وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف, وقد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري.[1]

الدائرة الثانية: (ادخارية – استثمارية)

1 - البنك الجزائري للتنمية:(BAD)

لقد تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (BAD) بموجب القانون رقم (63-165) في 07 ماي1963, وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972 وقد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة طويلة الأجل, كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار وهذه المؤسسات هي: القرض العقاري, صندوق ودائع القرض الوطني, صندوق صفقات الدولة, وصندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

ولقد أنيط لهذا البنك تعبئة الادخار متوسد وطويل الأجل, بينما في مجال القرض كانت تتمثل في منح القروض متوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم, وقد ازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية, ولذلك فإن

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس, جامعة مستغانم, بنوك وتأمينات, حمو يامنة سنة 2010-2011, تحت اشراف الأستاذ مخفي أمين.

البنك الجزائري للتنمية من هذه الواجهة هو بنك أعمال حقيقي متخصص، فالبنك الجزائري للتنمية لم يتمكن في الواقع من القيام بدور مهم في مجال تعبئة الادخار المتوسط وقصير الأجل، وكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل.[1]

2-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: (CNAP)

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 277/64 وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد, أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات : تمويل البناء، الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية وفي إطار هذه العمليات الأخيرة ،فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية, وابتداء من عام 1971, وبقرار من الوزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له حيث أنه أمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق, قد زاد من ادخار العائلات وارتفعت وبالتالي موارده المالية, وفي إطار سياسته الاقراضية في مجال السكن, فإن الصندوق يقوم بمنح قروض إما لبناء سكن, أو لشراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية, وبذلك يمكن اعتبار الصندوق بمثابة بتك حقيقي للإسكان يؤدي خدمة كبيرة للمجتمع ويخفف عن الدولة بفضل ما يجمعه من المدخرات الفردية, تخصيص موارد طائلة للإسكان الفردي, ومع ذلك يمكننا القول بأن الصندوق منشأة ادخارية وليس منشأة مصرفية.

3 - الشركة الجزائرية للتامين (SAA): تأسست في 12 ديسمبر 1963 على أساس القطاع المختلط في البداية وبالتعاون الفني مع مص, وفي عام 1966 تم تأميمها, تقوم الشركة الجزائرية للتأمين منذ 1975 أصبحت تقوم بوظائف تأمين متعددة: التأمين ضد الأضرار (سيارات, حريق), السرقة, المخاطر البسيطة, المسؤولية المدنية(سواء

[1] كرة تخرج لنيل شهادة ليسانس, جامعة مستغانم, بنوك وتأمينات, حمو يامنة سنة 2010-2011, تحت إشراف الأستاذ مخفي أمين,

كان طابعها عائليا أو تجاريا أو تقليديا ما عدا النقل), والمخاطر المتعددة, التأمين على الأشخاص, التأمين على الحياة وضد الوفاة.

4 - الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التامين(CAAR):

تأسس بموجب قانون 1997/63 في 08 جوان 1963 بقصد سد الثغرة الحاصلة من تراجع الشركات الأجنبية, وإجراء التأمين في ظل سيادة الجزائر المستقلة وقد يسمح للصندوق بتولي كل أعمال التأمين, عدا مخاطر الزراعة وحوادث العمل, وكانت 70 % من فعاليته مكرسة للتأمين على السيارات, وطبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 21 ماي 1975 فقد كلف الصندوق بتغطية المخاطر الصناعية, الحريق, مخاطر النقل البري والبحري والجوي, المسؤولية المدنية, والآن يتولى الصندوق عمليات التأمين في القطاعات الاقتصادية والصناعية الكبرى, الصندوق الجزائري للتامين يختص ببعض أنواع التامين وهو يتولى بجانب ذلك فعالية إعادة التأمين التي هي حكر عليه وحده

خاتمة الفصل الأول:

إن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور, نتيجة لتطور المعاملات المالية, فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها, إلى رائد السياسة النقدية لأي دولة, وموجبه الاقتصاد نحو التنمية, فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين, كما أنه رغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة, ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية واستحداث أي نوع هو استكمال لخدمات معينة, ومن هذا النوع, البنوك الإسلامية التي أضفت الجانب الديني وامتيازاته المشجعة للاستثمار, وتقليل التكلفة على المعاملات المالية, والبنوك الإلكترونية التي تبين مدى ارتباط عامل التكنولوجيا بالبنوك وعملها والتسهيلات في الخدمة البنكية, والبنوك الشاملة دلالة على مدى استيعاب البنوك للعديد من الوظائف, وتقديمها لكافة الخدمات ومن خلال تعرضنا إلى وظائف البنوك أصبحت تمارس البنوك وظائف خارجية عديدة, كالوساطة في البورصة, وإدارة الأعمال والممتلكات, كما أنها تعتمد في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة, وإعادة استعمالها في منح القروض, مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة, التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة لها والمدروسة من قبل البنك والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح وأيضا تشجيع الاستثمار والمشاريع التنموية.

قائمة الجداول

الرقم	عنوانه	الصفحة
01	الشكل العام لليومية	44
02	شكل الحساب	45
03	شكل ميزان المراجعة	46
04	حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية	65
05	نموذج حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية	66
06	الميزانية العمومية في 12/31/	67
07	جدول حسابات النتائج	82
08	جدول الميزانية الختامية	86

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	مراحل التسجيل المحاسبي	49
02	الهيكل التنظيمي العام لبنك BADR	75
03	الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي لخضر BADR	77